A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/47/PV.4
29 September 1992

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة السابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد غانيف	(بلغاريا)
ثم :	السيد روجرز (نائب الرئيس)	(بليز)
ثم :	السيد غانيف (الرئيس)	(بلغاريا)
ثم :	السيد روجرز (نائب الرئيس)	(بليز)

- بيان من الرئيس
- جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة [١١١]

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

92-61183 ٢١٩٥ث(٩٢)

- افتتاح المناقشة العامة [٩]
- ألقى كلمة :

  السيد لافر (البرازيل)
- خطاب السيد جورج بوش ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية
- خطاب السيدة فيوليتا باريوس دي تشامورو ، رئيسة جمهورية نيكاراغوا
- المناقشة العامة [٩] (تابع)
- ألقى كلمة :

  السيد موك (النمسا)

  السيد الفيلالي (المغرب)
- بيان من الرئيس

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

بيان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل النظر في جدول أعمال جلسة هذا الصباح ، أود أن استرعي انتباه الاعضاء الى الوثيقة A/47/456 المتضمنة لرسالة موجهة اليّ من رئيس مجلس الامن ، والى الوثيقة A/47/L.1 ، المتضمنة لمشروع قرار بعنوان "توصية مجلس الامن الصادرة في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣" ، وتعمم الوثيقتان تحت البند ٨ من جدول الاعمال ، "إقرار جدول الاعمال وتنظيم الاعمال" .

وفي هذا الصدد ، ستتناول الجمعية العامة البند ٨ من جدول الاعمال مساء غد بعد أن تستمع الى آخر متكلم في المناقشة العامة لذلك اليوم .

البند ١١١ من جدول الاعمال

جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة (A/47/442/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن استرعي انتباه الجمعية العامة الى الصيغة النهائية للوثيقة A/47/442/Add.1 ، التي تتضمن رسالة موجهة اليّ من الامين العام ، يبلغني فيها بأن سيراليون وليبريا والنيجر وهايتي قد دفعت المبالغ اللازمة لتخفيض ما عليها من متأخرات لتصبح أقل من المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق .

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه المعلومات ؟

تقرر ذلك .

البند ٩ من جدول الاعمال

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل إعطاء الكلمة للمتكلم الاول في المناقشة العامة ، أود أن أذكر الاعضاء بالمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ، والذي ينص على وجوب عدم الإعراب عن التهانئ داخل قاعة الجمعية العامة بعد الإدلاء بخطاب ما .

وفي هذا الصدد ، أود أيضا أن أذكر الأعضاء بمقرر آخر اتخذته الجمعية في نفس الجلسة ، وينص على أنه يجب على المتكلمين في المناقشة العامة أن يغادروا قاعة الجمعية ، بعد الإدلاء ببياناتهم ، عبر الغرفة GA-200 التي تقع خلفة المنصة ، قبل العودة الى مقاعدهم .

أود أن أذكّر الممثلين أيضا بأنه وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة ، فإن قائمة المتكلمين ستقفل يوم الاربعاء ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ في تمام الساعة السادسة مساء . هل لي أن أطلب الى الوفود أن تتفضل بأن تزودنا بالمدة المقدرة لأوقات التكلم بحدود الدقة الممكنة ، وذلك كي نتمكن من الإعداد لاجتماعاتنا بطريقة منتظمة .

السيد لافر (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : دعني أهنئكم ، سيدي ، وأهنئ جمهورية بلغاريا ، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين ، إن خبرتكم بوصفكم زعيما سياسيا وقاضيا محترما لتبشر بنجاح مداولاتنا .

أود أن اعترف بالعمل الذي قام به السفير سمير الشهابي ممثل المملكة العربية السعودية وبرئاسته البنّاءة والملهمة للدورة السادسة والاربعين .

أتقدم بتهانئي الى الأمين العام بطرس بطرس غالي ، الذي أيدت البرازيل انتخابه منذ البداية ، إن خبرته وحنكته السياسية ، وقد كانت لي فرصة مشاهدتهما في مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، ستضعانه بالتأكيد في موقع جيد لممارسة مهام منصبه الرفيع .

ترحب البرازيل بممثلي الدول الجدد الاعضاء في الامم المتحدة وهي اذربيجان ، ارمينيا ، اوزبكستان ، البوسنة والهرسك ، تركمانستان ، جمهورية مولدوفا ، جورجيا ، سان مارينو ، سلوفينيا ، طاجيكستان ، قيرغيزستان ، كازاخستان ، كرواتيا ، وترغب بلادي في استكشاف إمكانيات التعاون مع الدول الجدد الاعضاء .

إن افتتاح المناقشة العامة يتطلب استحضار تطلعاتنا الوطنية والاقليمية دون أن نسقط شاغلنا العالمي . ويتطلب أن نسعى لتحقيق هوياتنا الذاتية في إطار كلٍّ متناغم ، وأن نكون فعالين ومنصفين .

وينبغي ألا ينظر الى التغير التاريخي بوصفه عمل الطبيعة الفوضوي الذي يماثل العاصفة التي لا مجال للتحكم فيها . وليس ثمة أوجه مقارنة بينه وبين المسرحية التمثيلية التي لا يعرف عقدتها وختامها إلا مؤلفها وجماعة الممثلين مقدما غير أن

المشاهدين يأخذون باكتشافها فقط مع تطور سير المسرحية . إن أشد المجازات صلة لفهم دروس التاريخ هو أنه أشبه بالمتاهة . فإذا تصورنا التاريخ متاهة ، فإنه يتفتق بطريقة لا يمكن التنبؤ بها . إلا أن هذا لا يعني إنكار الابتكار العقلي من لدن الانسان والشعوب . فالابتكار العقلي يكمن في تحديد الأزقة المظلمة من خلال التجربة والخطأ في متاهة التجربة الجماعية ، بينما نكون على ثقة بوجود المخارج والنضال من أجل الوصول اليها .

واليوم ، إن دور العقل في البحث عن طريق للخروج يكمن في استعادة الخبرة التاريخية من أجل النهوض بتلك القيم التي قد تضمن تحقيق طرق حياة اسمى وأفضل في مجتمع منظم : الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان والتنمية القابلة للإدامة والعدالة والسلام . ففي أزمنة التغيير ، من المهم أن نتوقف ونفكر بالقيم والمفاهيم التي هي في أساس العلاقات الدولية .

إن العملية التي اتيت على وصفها تبعث الآمال وتثير الشواغل على حد سواء . إنها تعكس تفاعل القوى الجابذة التي تنحو منحى العالمية والقوى النابذة التي تتوجه نحو التنوع . فمن جهة ، تتبنى المجتمعات معايير وممارسات قطعت شوطا بعيدا على طريق تحولها الى العالمية ، كما ظهر في تعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان والتنمية القابلة للإدامة وحرية التجارة وتكامل السوق .

ومن ناحية أخرى ، نشهد انبعاث القومية والصراع العراقي ، والحماسة الدينية المتطرفة وانبعاث أشكال التمييز التي تزيد التوتر وتهدد السلم العالمي .

وينبغي للأمم المتحدة ، وخصوصا الجمعية العامة ، أن تقوم بدور نقطة الالتقاء الطبيعية لمختلف الاتجاهات التي تشكل تعقد زماننا . وهذا التعقد يتطلب بناء نظام دولي جديد يقوم على المشاركة الديمقراطية لجميع الدول ، كما أكد على ذلك الامين العام في تقريره بشأن عمل المنظمة .

وتود البرازيل ، اتساقا مع التزامها بالحوار والتعاون ، أن تقدم مساهمتها في المهمة المشتركة المتمثلة في ضمان التحقيق العادل للتطلعات التاريخية للبشرية . إن البرازيل تعتز بتقليدها الدبلوماسي . فالبرازيل ، التي تتجاور مع

١٠ بلدان ويحيط بها ما يقرب من ٠٠٠ ١٧ كم من الحدود التي جرى التفاوض بشأنها سلميا ، يكمن قدرها في تعايش مدني مثمر مع جميع البلدان .

إن الديمقراطية التي ننعم بها اليوم على المستوى المحلي هي تأكيد على الوحدة والاستقرار . إنها تعلمنا أن نقبل بالتنوع والاختلاف الكامنين في المجتمع المتعدد . إنها تسمح لنا بأن نواجه الأزمات والتقلبات التي تحدث داخل حكم القانون والحدود الصارمة للنظام الدستوري . وفي الوقت نفسه ، تشجعنا الديمقراطية على التمسك بمبادئها وطرائقها في علاقاتنا مع الأمم الأخرى . ففي الديمقراطية ترتبط أحكام اللعبة بالمشاركة في السلطة وتحديدها . فالحكومة ينبغي أن تنتمي الى الأغلبية ، لكي يكون بمقدورها مقاومة فرضها من جانب الأقلية . وينبغي كبح السلطة بواسطة القانون ، وذلك لتجنب التفرد التعسفي بها من جانب الذين يستخدمونها .

إن الإقرار بهذه الأحكام يهدف الى إحداث تحول نوعي في حياة المجتمع - أي العبور من دائرة العنف الى دائرة اللاعنف - هذا التحول الذي يمكن تحقيقه من خلال ترويض السلطة بواسطة القانون . وهذا ما يضفي على القانون محتوى اخلاقيا نهائيا . ففي حقل القانون الدولي العام ، يجد هذا المضمون الاخلاقي تعبيره في التسوية السلمية للنزاعات ، إذ أن طرائقه في الاختيار من بين الخيارات المتاحة من حكم العنف . وبوحي من هذه الروح ، روح المدنية الديمقراطية ، تنوي البرازيل المشاركة في عملية إعادة تنظيم النظام الدولي .

إن المنعطفات التاريخية التي لم يسبق لها مثيل والتي نجد أنفسنا إزاءها تدعو الى اعتماد جدول أعمال جديد ، جدول أعمال يجسد وعيا بالحاضر ويحمل رؤية للمستقبل . إن صوغ هذا الجدول ينبغي أن يأخذ في الحسبان كل الأبعاد ذات القيمة . وعلى جميع القيم أن تكون قابلة للتحقيق ولا يمكن استنفادها . ولكي تستمر ، ينبغي أن تترجم الى واقع اجتماعي معياري . ومع ذلك ، إن تحقيق القيم في التاريخ لا يستنفد محتواها . فعلى سبيل المثال ، نستطيع أن نحصل ، وقد نحصل دوما على مزيد من الحرية والعدالة .

تؤكد السياسة الخارجية للبرازيل على هذين البعدين التوأمين في استجابتها للوضع الدولي الجديد . وتؤكد عليهما من خلال التأقلم الخلاق والرؤية المستقبلية . ونعتقد أن هذه المفاهيم مناسبة ونحن ننظر في البنود المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة .

إن نقطة الانطلاق لإعادة التفكير في النظام الدولي تكمن في الاعتراف بأن السلم والامن ونزع السلاح كلٌ لا يتجزأ .

وان الاقتراحات التي قدمها الامين العام بطرس غالي في وثيقته "خطة للسلام" (A/47/277) تعطي أبعادا جديدة ومجالا أوسع للمناقشات المتصلة بدور الامم المتحدة . وينبغي لجميع الدول الاعضاء أن تشارك في دراسة متعمقة للمقترحات المثيرة للمشاعر والخلاقة التي طرحها الامين العام . وستسهم البرازيل بنشاط في دراستها خلال الدورة الحالية للجمعية العامة .

وتشمل "خطة للسلام" قضايا الساعة ، مثل الدبلوماسية الوقائية ، وصنع السلم وبناء السلم بعد انتهاء الصراع . ولاتزال هذه المفاهيم الابداعية سريعة التحول في طبيعتها . وهي تفتح المجال لآفاق جديدة تنتظر استكشافها ، بحذر ، بما يتناسب مع تلاقي الحقائق غير المعروفة والافكار الشجاعة والابداعية .

بيد أن حلم قيام عالم أفضل لا يمكن استبعاده من المناقشة . ومع أن الواقعية تشكل نقطة الانطلاق لكل عمل سياسي ، فانه لا ينبغي اعتبارها هدفه النهائي . فالعدالة هي القيمة النهائية التي ينبغي ، في نهاية المطاف ، أن تتخلل مفهوم النظام .

إن بناء السلم مهمة مستمرة وعملية متطورة . وعلاوة على المفاهيم المتصلة بوسائل معالجة حالات الصراع ، ينبغي لنا أن نسعى الى تحديد النتيجة المنطقية لبناء السلم الوقائي ، أي منع نشوب الازمات الناتجة عن عوامل اقتصادية واجتماعية . ولتحقيق هذه الغاية ، علينا أن نعزز دور الامم المتحدة ، لا في استعادة السلم والامن فحسب بل أيضا في تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

ولذلك ينبغي إضافة عناصر أخرى الى العناصر الموردة في "خطة للسلام" ، مثل تشجيع إقامة بيئة اقتصادية دولية أكثر إنصافا ، والاحترام التام لحقوق الانسان وحكم القانون ، ونزع السلاح العام والكامل ، وإضفاء الديمقراطية على العلاقات الدولية القائمة على أساس المساواة في السيادة وعدم استخدام القوة .

ومن الضروري تجنب إغراء التطبيق الانتقائي لاحكام الميثاق . فيجب ألا تستخدم صكوك صيانة السلم والامن الدوليين في تكريس الاختلالات المستندة الى علاقات القوة التي ليست شرعية لكونها حقيقية . فالسمة الاساسية للشرعية تتكون من المنظور الشامل الجامع للإنسانية .

ومن الاهمية القصوى الذود عن حكم الميثاق الذي ينص على أن صيانة السلم والامن الدوليين مسؤولية مشتركة لجميع الدول الاعضاء .

ان مجلس الامن ، في اضطلاعه بمسؤوليته الرئيسية عن صيانة السلم والامن الدوليين ، يعمل باسم جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة . وإذ يطلب الآن الى مجلس الامن أن يقوم بدور متزايد الحسم ، فإن هناك حاجة واضحة الى المناقشة المتعمقة للطابع التمثيلي لتكوينه ونطاق صلاحيته وسلطات أعضائه .

وينبغي لنا أن ندرس ، باحتراس وبالمثل ببعد النظر ، هذه التعديلات بما يسمح للمجلس بالاضطلاع بوظائفه بطريقة أشد تمثيلا . والبرازيل على استعداد للإسهام البناء في هذا الجهد ، آخذة في الاعتبار بشكل كامل التوازن المؤسسي بين أجهزة الامم المتحدة المنصوص عليه في ميثاق سان فرانسيسكو .

ويعبر إسهام البرازيل في عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام عن التزامنا بتنفيذ مبدأ المسؤولية الجماعية .

إن مسألة نزع السلاح تلقي بظلالها عليها من لحظة الى أخرى مسألة الامن على إثر الاوضاع غير المستقرة التي أعقبت انهيار المواجهة العالمية . ولكن لايزال التخفيض التدريجي لمخزونات الاسلحة ، ولاسيما أسلحة التدمير الشامل ، أمرا بالغ الاهمية .

لقد أنجز بالفعل الكثير في ميدان نزع السلاح ، ومع ذلك بقي الكثير مما ينبغي تحقيقه .

لقد أبرمت البرازيل والارجنتين معا اتفاقا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تطبيق الضمانات . وشرعنا بالاشتراك مع الارجنتين وشيلي بمبادرة لضمان

السريان الكامل لمعاهدة حظر الاسلحة النووية في أمريكا اللاتينية - معاهدة تلاتيلولكو . وسيؤدي سريان معاهدة تلاتيلولكو الى جعل امريكا اللاتينية أول منطقة خالية من الاسلحة النووية في العالم . وهذا يمثل اتفاقا متوازنا على عدم الانتشار في ظل مساواة الحقوق والالتزامات . وقد حظرنا الاسلحة الكيميائية والبيولوجية في إقليمنا من خلال اتفاق ميندوزا ، الذي أبرمناه مع الدول المجاورة لنا . وقد عززنا بذلك تطبيق اتفاقية الاسلحة الكيميائية التي تنص على قواعد موحدة لنزع السلاح والتحقق ملزمة لجميع الدول الموقعة . وإننا نأمل في المثل في أن تبرم في المستقبل اتفاقيات عالمية وغير تمييزية في مجال نزع السلاح .

وفيما يتعلق بإقامة منطقة سلم وتعاون في جنوب المحيط الاطلسي ، نرحب بإتاحة الفرصة للعمل مع شركائنا على شاطئي المحيط في عملية للحوار وبذل جهد مشترك يرمي بشكل خاص الى حماية البيئة البحرية .

إن الامن ونزع السلاح يمثلان الوسيلة الوحيدة لتحقيق الهدف الاسمى الذي تتطلع عن حق البشرية اليه - ألا وهو هدف السلم . والسلم لا يعني مجرد غياب الحرب ولكن له قيمة إيجابية ، السلم بوصفه حالة من الارتياح يمكن فيها تطبيق القانون على العلاقات فيما بين الدول وحسم النزاعات بالوسائل السلمية .

ويجب أن يرتبط السلم بالتعاون ، الذي تعتبر فيه العدالة جزءا لايتجزأ ، لان المصالح المشتركة تضرب بجذورها في العلاقات المتوازنة فيما بين الدول .

ومما هو مسلم به على نطاق واسع أن هناك علاقة وثيقة بين نظام الحكم الديمقراطي وميل الدول نحو السلام ، وبالعكس ، هناك علاقة بين الانظمة المتسلطة والنزعة الاكبر الى الصراعات . فالقيم الكامنة في الديمقراطية - التعددية ، وحكم الاغلبية والتسامح وتوافق الآراء وحكم القانون - تمتد بشكل طبيعي الى الشؤون الخارجية للدولة . وبالتالي يمثل تعزيز الديمقراطية على نطاق عالمي إسهاما حاسما في بناء نظام دولي أكثر سلما .

وإن الديمقراطية ، التي لها قيمة أكيدة في النظام المحلي ، تبرز أيضا بوصفها مبدأ تنظيميا للنظام الدولي ، وذلك من خلال تعزيز الدبلوماسية التعددية والسعي الى تحقيق مشاركة أوسع في عملية صنع القرار على المستوى الدولي .

وإن البرازيل على اقتناع بأن العلاقات بين الدول يجب أن تحكمها بشكل أساسي الحوافز الى التعاون لا العكس . وذلك يرقى الى تشجيع خطة إيجابية غير سلبية للعلاقات الدولية ، خطة يتعين التفاوض بشأنها بطريقة ديمقراطية .

ويجب أن يجري تحسين التعاون الدولي لضمان معالجة كافية وفعالة للمسائل العالمية ، مثل المسائل التي لها طابع إنساني أو إنمائي أو بيئي ، في إطار المبادئ الاساسية للقانون الدولي ، وفي طليعتها احترام سيادة الدولة .

ولحسن الحظ ، تولد فهم جديد في ميدان حقوق الانسان يركز على ضرورة توفير حماية خاصة للمجموعات الاكثر تعرضا للخطر في كل بلد . تشكل الاقليات الثقافية والدينية والعرقية والنساء والاطفال واللاجئون والمهاجرون مجموعات اجتماعية تتعرض في كثير من الاحيان الى الاعمال الناجمة عن التعصب وانتهاك أبسط حقوقها* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد روجرز (بليز) .

يجب أن نسعى لإغلاق الفجوة بين ما يمكن تحقيقه وما هو مرغوب فيه ، واحترام حقوق الإنسان يجب أن يكون عالميا في نطاقه ، مثله في ذلك مثل إعلان ١٩٤٨ والاحكام الواردة في العهود والاتفاقيات الاساسية المتعلقة بهذا الموضوع . وباختصار ، لا ينبغي أن تنتهك حقوق الإنسان تحت أية ذريعة كانت .

إن التمتع الكامل بحقوق الفرد يتطلب توفر شروط التنظيم الاجتماعي والاقتصادي المادية الكامنة في فكرة العدالة . وإن عقد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٣ ، بالإضافة الى مؤتمر القمة العالمي المقترح بشأن التنمية الاجتماعية سيوفر الفرص لتعزيز حماية الكرامة البشرية والنهوض بها .

إن حكومة البرازيل تبذل كل ما في طاقتها لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها . ونحن نبقي على حوار صريح مع المنظمات الدولية ، الحكومية وغير الحكومية ، ولقد انضممنا الى الصكوك القانونية الرئيسية المتعلقة بهذا الشأن . وحتى نضمن تحقيق النجاح في جهودنا ، فإننا نحتاج الى المزيد من التعاون الدولي البناء بغية التصدي على نحو أفضل للآثار المعاكسة المترتبة على الفقر المدقع ، ولتهيئة الدول الديمقراطية بظروف تعزز إجراءاتها الوقائية والعلاجية في تلك المجالات التي تنتهك فيها على نحو خطير حقوق الفرد .

وتتمثل إحدى المهام العاجلة للأمم المتحدة في تعزيز القيام بحملة قوية في جميع البلدان ضد جميع أشكال التمييز . لقد حان الوقت لنؤكد من جديد المفهوم التقليدي للتسامح باعتباره عنصرا أساسيا لازما للحياة في مجتمع مستنير . ولا يمكن أن تكون المساواة حقيقية إلا إذا احترم التنوع واحترم الاختلاف في الاصل . إن سياسات الفصل العنصري ، تحت أي اسم ، ستبقى كريهة على الدوام ، وإن فكرة تفوق أمة أو مجموعة اجتماعية بسبب تجانسها العرقي فكرة خاطئة تماما .

إن العالم لم يعش ويلات حرب عالمية ، وآلام ٤٥ سنة من الحرب الباردة ، وصعوبة الصراعات التي أصابت ضمير البشرية لكي يشهد الآن انبعاث شبح الخوف من الاجانب أو القومية المتشددة أو التعصب العرقي أو الثقافي أو الديني ، ولا يمكننا

أن نسمح لمفهوم القومية بأن يستخدم ستارا لممارسة القمع . إن البرازيل ، باعتبارها بلدا متعدد الاعراق يعتز بجذوره ، ترفض تماما المواقف المعادية للجنس البشري . وكما أن مجتمعاتنا لا يمكنها أن تتعايش بتهميش أجزاء من سكانها فإن المجتمع الدولي الجديد الذي نسعى الى بنائه لا يمكنه أن يتعايش بتهميش شعوب بأكملها .

إن تكافل الاقتصاد العالمي يبرز على نحو متناقض أوجه القصور في التعاون العالمي . فالفجوة بين الشمال والجنوب تزداد اتساعا أمام أعيننا . ولا يمكن لهذه الحالة أن تستمر . وينبغي لنا أن نعمل معا لتعزيز النمو الاقتصادي في جميع البلدان . فلن يحل سلم أو أمن مادامت هذه التباينات تشوه النظام الدولي .

إن تأثير التجارة الدولية ، في مجتمع دولي يزداد انفتاحا وتكافلا ، بالغ الاهمية . ومن ثم يجب علينا أن نمنع الضغوط الحمائية المرتبطة بالمصالح الضيقة القصيرة الاجل من أن تحبط الجهود التفاوضية لجولة أوروغواي التي تستلهم المنافسة الحرة ومضاعفة المنافع . إن الصعوبات الكامنة في عملية تحرير التجارة المتعددة الاطراف والركود الذي تعاني منه لا ينبغي أن تدفعنا الى أن نختار على نحو غير تمييزي التكتلات الإقليمية المغلقة . إننا نرى - ونرجو أن يرى الآخرون أيضا - أن تحرير التجارة الإقليمية شكل من أشكال بناء فرص إضافية للتجارة الدولية بشكل عام ، دون أن يفرض ذلك خسائر على أطراف أخرى . وهذه هي وجهة نظرنا فيما يتعلق بالسوق المشتركة للمخروط الجنوبي "ميركوسول" ، الاساس الإقليمي لتكاملنا التنافسي في الاقتصاد الدولي .

إن البرازيل تتاجر على نطاق عالمي ، ونحن نتاجر مع جميع مناطق العالم ونقوم بتحديث اقتصادنا عن طريق تحرير التجارة والانفتاح صوب الاقتصاد العالمي . وقد أسفرت المفاوضات مع الدائنين الاجانب عن نتائج إيجابية . ويمثل العلم والتكنولوجيا اليوم المتغيرين الحاسمين في النجاح الاقتصادي . إن تعزيز نشرهما وضمان أكبر قدر من الوضوح والإنصاف في الحصول على المعرفة أمران أساسيان للتنمية . هذه هي الروح

التي ترشد المبادرة البرازيلية قيد النظر الآن في هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ، وهي المبادرة التي ترمي الى تعريف مبادئ غير تمييزية مقبولة على نحو عالمي لتنظيم عمليات النقل الدولي للتكنولوجيات الحساسة للأغراض السلمية .

لقد استضافت البرازيل في حزيران/يونيه الماضي مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي كان أكبر حدث دبلوماسي في تاريخ المنظمة والذي وضع أنماطا جديدة للتفاهم والتعاون الدوليين . وقد عملنا بطريقة خلاقة لمواجهة تحديات الحاضر ، كما عملنا بشجاعة للإعداد للمستقبل . إن مؤتمر ريو لم يهدف الى مجرد إعادة تنظيم جانب معين من النشاط الاقتصادي أو من الحياة في المجتمع . بل كان يهدف بالاحرى الى إعادة تشكيل مفهوم التنمية والنظر اليها على أساس أكثر رشدا وعدلا وسخاء ، وأعني بذلك التنمية القابلة للاستمرار .

إن إعلان ريو ، وجدول أعمال القرن ٢١ ، وإعلان الغابات واتفاقية المناخ واتفاقية التنوع الحيوي تشكل إطارا قانونيا ومشروعا سياسيا لهما أهمية أساسية في التعاون الدولي . وستزداد أهمية هذه الصكوك وضوحا بمرور الوقت . كما أن الالتزام بالمبادئ التي اتفق عليها والتصديق السريع على الاتفاقيتين سيؤذنان بعصر جديد من التعاون الدولي .

لقد وضع مؤتمر ريو نموذجا جديدا ، عقدا اجتماعيا جديدا ، على أساس المفهوم الرئيسي للتنمية القابلة للاستمرار . وجعل ضرورة ضمان التوازن الرشيد بين أهداف التنمية المشروعة من ناحية والمحافظة على صحة كوكبنا ورفاه الاجيال القادمة من ناحية أخرى ، موضع اهتمام أساسي . إن التنمية القابلة للاستمرار هي التعبير المعاصر عن التقدم . وهي أساس النظام البيئي والإنمائي الدولي الجديد .

وعند الترحيب برؤساء الدول والحكومات الذين شرفونا بالحضور قال الرئيس فرناندو كولور ما يلي :

"قرر العالم أن يجتمع هنا لكي يتناول الحياة على سطح الارض ، لا أكثر ولا أقل" .

وخلص المؤتمر الى أنه لا يمكننا أن نسمح باستمرار الاختلالات الاجتماعية في النظام الدولي الحالي الذي يتسم بحالات غير إنسانية من الفقر وبالتعايش بين الحاجة والإسراف . لقد ذكر رئيس الدولة البرازيلي ، باعتباره رئيسا للمؤتمر ما يلي :

"لا يمكن أن يوجد كوكب سليم بيئيا في عالم يعاني من الإجحاف الاجتماعي" .

وبذلك عزز مؤتمر ريو الوعي بحقيقة أن التنمية يجب أن تكون قابلة للإدامة . وتتطلب الإدامة إيلاء الاهتمام اللازم ، ليس فقط للعوامل البيئية ولكن للعوامل الاقتصادية والاجتماعية أيضا .

لقد أصبح هذا الإنجاز وجميع الإنجازات الاخرى التي حققها المؤتمر ممكنة بفضل المشاركة التي لم يسبق لها مثيل لمجتمع الامم ، على أعلى المستويات ، مما سمح بالنظر في المشكلات ذات الاهمية العالمية عن طريق المشاركة المتساوية لجميع البلدان . وأود أن أؤكد على أن مؤتمر ريو كان مؤتمرا مثاليا لانه رفع ممارسة الديمقراطية في العلاقات الدولية الى أعلى مستوى وعزز بذلك الدبلوماسية المتعددة الاطراف . في المؤتمر أكدت جميع البلدان ، الكبيرة والصغيرة ، الغنية والفقيرة ، على أنها قادرة على ربط مصالحها الذاتية المحددة بالمصالح الاعم والاكبر .

هذه هي "روح ريو" التي نأمل أن ترشد الامم المتحدة في مجالات أخرى أيضا : الثقة المتبادلة بين الدول ، والرغبة في العمل بحسم بغية تحقيق أهداف مشتركة ، وعظمة الجهود المشتركة في وضع أشكال للتعاون المعزز حسب المعايير التي حددت على أساس ديمقراطي وعلى أساس توافق الآراء .

دورة الجمعية العامة هذه مدعوة لمواجهة مهمة اتخاذ الخطوات الاولى لتنفيذ الاستنتاجات التي خلص إليها المؤتمر وللوفاء بالالتزامات التي قطعت في ريو . لذلك ، نعلق أهمية كبيرة على إنشاء اللجنة المعنية بالتنمية القابلة للاستمرار . وهذه التنمية تتطلب توفر موارد مالية جديدة وإضافية على أساس كاف ويمكن التنبؤ به ، كما هو مبين في الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن الحادي والعشرين . ونحن نتوقع من البلدان المتقدمة النمو أن تعلن ، في الدورة الحالية ، الخطط الاولية لإعمال أهداف المؤتمر .

مما له أهمية مماثلة إتاحة التكنولوجيا للبلدان النامية ، لضمان تحقيق البرامج التي أنشئت . كما أن اتخاذ الاجراءات أو تدابير المتابعة ضروري في مجالات أخرى ، أؤكد من بينها على تنمية الدول الجزرية الصغيرة وتشكيل لجنة تفاوضية معنية بالتصحر .

تود البرازيل ان تضيف إسهاما آخر إلى إنجازات مؤتمر ريو بأن تعرض استضافة مركز دولي لدراسات التنمية القابلة للاستمرار . ونحن نعول على الدعم الرسمي ودعم القطاع الخاص لهذه المبادرة ، التي لقيت الترحيب في قرار اتخذه المؤتمر والتي وضعنا بالفعل الاساس لتنفيذها . والمركز بوصفه مؤسسة أكاديمية ، سيكون محفلا للبحوث والتبادل على أساس دولي لتطبيق المقررات التي اتخذت في ريو .

عندما تكلمت عن التمييز بين ماهو حقيقي وما هو مثالي ضروري لإقامة نظام جديد ، أشرت إلى الفرص الكبيرة للتعاون بين الدول لحل مشاكل في مجالات السلم والامن والديمقراطية وحقوق الانسان والتنمية والبيئة . ويتوقع العالم أن تركز المنظمة عملها على مجالات الاولوية هذه .

إن قدرة الامم المتحدة على العمل المشترك يجب أن تنبع من صوت كل الدول الاعضاء . وتزداد شرعية هذا الاجراء كلما أصبح أساس عملية صنع القرار أكثر تمثيلا وديمقراطية .

ترى البرازيل أن عملية إعادة هيكلة وتنشيط قطاعي الامم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي المستمرة عملية هامة للغاية . وينبغي لها أن تؤدي إلى قدر أكبر من الكفاءة وإلى مجال أوسع للتعاون الدولي في مجال التنمية .

لا يمكن لخطة للسلام أن تتجاهل خطة التنمية . فالنجاح التام لهذا المشروع يتطلب رغبة واقعية في تزويد الامم المتحدة بالادوات الضرورية ورؤية للمستقبل تجعل من هذا المحفل العالمي محور جهود جماعية لتحسين العلاقات بين الشعوب والبلدان .

لقد بدأ العمل في البرازيل ، وفي أماكن أخرى في أمريكا اللاتينية وغيرها من المناطق ، على إجراء اصلاحات جريئة وضرورية لإزالة معوقات التنمية ، ومعوقات القدرة على التنافس الاقتصادي والتقدم التكنولوجي ، ومعوقات الممارسة الحرة في الابتكار والاعمال الحرة القائمة على السوق .

إن البرازيل ، تنضم إلى الدول الاخرى بعقل منفتح ، وهي تدرك الحاجة إلى تكيف خلاق مع الحقائق الجديدة ، ومقتنعة بأن التحديات الجديدة تتطلب النظرة إلى المستقبل بتفاؤل .

علقت الجلسة الساعة ١٠/٤٠ واستؤنفت الساعة ١١/٠٠* .

خطاب السيد جورج بوش ، رئيس الولايات المتحدة الامريكية .

اصطحب السيد جورج بوش ، رئيس الولايات المتحدة الامريكية ، إلى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، يشرفني أن أرحب في الامم المتحدة برئيس الولايات المتحدة الامريكية ، سعادة السيد جورج بوش وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية .

الرئيس بوش (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل سبع وأربعين سنة كنت شابا في الحادية والعشرين ، وعلى غرار آلاف غيري من أبناء جيلي ، خضت غمار الحرب للمساعدة على أن تبقى راية الحرية مرفوعة . وأخيرا وفي مثل هذا الشهر من سبع وأربعين سنة وضعت الحرب أوزارها . وكنت أتوق إلى السلم وإلى فرصة لبدء حياتي بجدية ، وقد كانت سنة ١٩٤٥ بمثابة لحظة مبشرة بالنجاح ، ليس لي فحسب لكن للبشرية جمعاء . فقد تسنى خوض نضال كبير ضد الديكتاتورية ، وإحراز النصر فيه . وتطلعنا جميعا عبر المعمورة إلى مستقبل خال من الحرب ، عالم يمكننا فيه أن ننشئ أطفالنا في كنف السلم والحرية . وقد جسدت هذه المؤسسة ـ الامم المتحدة ـ التي ولدت وسط أنقاض الحرب ـ تلك الآمال والاحلام كما لم تجسدها مؤسسة أخرى .

لكن آمال وأحلام عام ١٩٤٥ لم تتحقق . فقد قسمت الامبريالية الشيوعية العالم إلى قسمين ، ووقعت آمالنا في السلم وأحلامنا في الحرية في براثن الحرب الباردة التي جمدتها . وبدلا من الوصول إلى أرضية مشتركة وجدنا أنفسنا على حافة الهاوية . وبدلا من العيش فيما قال عنه تشيرشل "النجود الرحبة التي تغمرها الشمس" ، وجد الملايين أنفسهم ـ كما كتب أرثر كوستلر بصورة تقشعر منها الأبدان ـ "في ظلام

---

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

الظهيرة" . وبدلا من أن تقوم هذه الهيئة بتوحيد الامم ، أصبحت محفلا لانعدام الثقة والشقاق بين الامم . وتمثلت المفارقة المفجعة في أن الامم المتحدة التي أنشئت لتحرير العالم من الصراع ، أصبحت هي نفسها أسيرة للصراع .

لقد عشت أنا أيضا تلك النزاعات ، وجلست حيث تجلسون ، وخدمت بكل فخر في هذه الجمعية ، ورأيت في عهدي ما للكلمات الملتهبة للحرب الباردة من عواقب على المهام الاسمى للأمم المتحدة . وها نحن الآن ، وبعد ٤٧ سنة نشرف على نهاية حرب أخرى هي الحرب الباردة وقد انتعشت آمالنا وأحلامنا مرة أخرى . فها هي الشيوعية الامبريالية تنهار في أرض ميلادها بسبب تناقضاتها الداخلية وتعطش الشعوب الذي لا يرتوي إلى الحرية ، وها هي روسيا وقد استيقظت من سباتها ديمقراطية ومستقلة وحرة . وها هي دول البلطيق وقد أصبحت حرة ، وكذلك أوكرانيا وأرمينيا وبيلاروس وكازاخستان وغيرها من الدول المستقلة التي تشارك أمم أوروبا الوسطى والشرقية في حريتها .

لقد تلاشى الخوف من وقوع معركة نووية فاصلة كبرى بين الدولتين العظميين . ونحن نفخر بأننا قمنا بدورنا في كفالة ألا يضطر أطفالنا في المدارس للتدرب على الاختفاء تحت مكاتبهم خوفا من وقوع هجوم نووي ، كما كان يفعل أندادهم من الجيل الذي سبقهم . وأشعر بالفخر أيضا إذ أتقدم بالتحية إلى القادة البواسل ممن تقع على عواتقهم مسؤوليات نووية وهم الرؤساء يلتسين وكرافشوك ونازار باييف وشوشكفيتش - الذين شاركوني في وضع حد للمواجهة بين الدولتين العظميين التي كانت تنذر بخطر كابوس نووي . هذه هي أول دورة للجمعية العامة تشاركون فيها بوصفكم أمما حرة مستقلة حقا ، وأقول لكم ولقادة الدول المستقلة الاخرى مرحبا بكم في داركم فنحن الآن أمم متحدة حقا .

وأعتقد أنه بنهاية الحرب الباردة أصبحت أمامنا فرصة فريدة لتجاوز الانقسامات المصطنعة فيما يسمى بالعالم الاول والثاني والثالث ، لنشكل بدلا منها مجتمعا عالميا حقيقيا من أمم حرة ذات سيادة ، مجتمعا يقوم على احترام المبادئ

والتسوية السلمية للنزاعات ، وعلى حقوق الانسان الاساسية ، وعلى الركيزتين التوأمين للحرية ألا وهما الديمقراطية والاسواق الحرة . وبالفعل ، قامت الامم المتحدة - ولا سيما مجلس الامن - بالكثير للوفاء بمهمتها الاساسية ولبناء هذا المجتمع العالمي .

لقد كانت قيادة الامم المتحدة حاسمة في حل الصراعات والوساطة في اقرار السلم في جميع ارجاء العالم ، لكن ضمان الديمقراطية وكفالة إقرار السلم في القرن المقبل لن يكونا بالمهمة اليسيرة . ربما تكون الشيوعية الامبريالية قد هزمت ، لكن هذا لن يضع حدا لتحديات عصرنا ، وهي تحديات ينبغي التغلب عليها إن كان لنا - في نهاية المطاف - أن نضع حدا للانقسامات بين الشرق والغرب والشمال والجنوب ، تلك الانقسامات التي تذكي لهيب النزاع والتوتر والصراع والحرب .

وإذ نؤيد النمو التاريخي للديمقراطية في أرجاء العالم ؛ فإنني أعتقد أن مجتمع الامم والامم المتحدة يواجهان ثلاثة تحديات حاسمة مترابطة ونحن على أبواب القرن الحادي والعشرين .

فنحن نواجه ، أولا ، التحدي السياسي المتمثل في الحفاظ على سلم اليوم والحيلولة دون حروب الغد . فالصراع في كل مكان ، كما نشاهد يوميا في البوسنة والصومال وكمبوديا ، يودي بالارواح البريئة ؛ والحاجة إلى تعزيز قدرات صيانة السلم تتزايد على نحو لم يسبق له مثيل ؛ ولم يحدث أن كانت الصراعات التي يتعين علينا التصدي لها أكثر عنادا مما هي عليه الآن وتكاليف الصراع أكثر فداحة .

وثانيا : نواجه التحدي الاستراتيجي المتمثل في انتشار أسلحة التدمير الشامل وهو حقا أكثر التحديات الامنية التي تواجه السلم والنظام الدوليين انتشارا وأسرعها نموا .

وثالثا نواجه التحدي الاقتصادي المشترك المتمثل في تحقيق الرفاهية للجميع ، وتعزيز نظام اقتصادي دولي مفتوح قائم على السوق الحرة وموجه صوب النمو في الوقت الذي نعمل فيه على صيانة البيئة .

إن مواجهة هذه التحديات ستتطلب منا تعزيز عملنا الجماعي ، وستتطلب منا تحويل مؤسساتنا الجماعية . وفي المقام الاول ، ستتطلب هذه المواجهة أن ينظر كل منا بجدية إلى حكومتنا وإلى كيفية إدارتنا لشؤوننا الدولية . ونحن أيضا يتعين علينا أن نغير مؤسساتنا وممارساتنا إذا كنا نريد أن نصنع عالما جديدا من بشائر نجاح اليوم ، وإذا كان لنا أن نؤمن سلم القرن الحادي والعشرين .

وأود أن أناقش معكم اليوم هذه التحديات الثلاثة وهي حفظ السلم وانتشار الأسلحة وتحقيق الرخاء . كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أبدأ رسم صورة إجمالية للكيفية التي أعتقد أنه يمكن للمجتمع الدولي أن يعمل بها بعضه مع بعض لمواجهة هذه التحديات الثلاثة ، والكيفية التي تغير بها الولايات المتحدة من مؤسساتها وسياساتها لحفز هذا الجهد .

واسمحوا لي أن أبدأ بحفظ السلم . إن الأمم المتحدة لها تاريخ طويل ومتميز في حفظ السلم والإغاثة الإنسانية . وقد أصبحت البيريهات الزرقاء رمزا للأمل في وسط كل الأعمال العدائية التي نشهدها في مناطق عديدة تمتد من قبرص ولبنان إلى كمبوديا وكرواتيا . وتضطلع الأمم المتحدة منذ أمد طويل بدور أساسي يتمثل في الحيلولة دون تحول الصراعات إلى حروب . ويمكن أن يؤدي تعزيز قدرات حفظ السلم إلى دعم هذه الجهود الدبلوماسية . إلا أنه ، رغم ما بذلته الأمم المتحدة من جهود في هذا الصدد ، بوسعها أن تبذل أكثر وأكثر .

لقد اتسع نطاق عمليات حفظ السلم بما يتجاوز قدراتها ، بينما يتزايد الطلب على خدماتها يوما بعد يوم . وقد تصبح الحاجة إلى الرصد والقيام بعمليات وقائية لحفظ السلم - بوضع القوات في مواقعها قبل اندلاع القتال - أمرا ذا أهمية حاسمة في المناطق المتفجرة . ويصدق ذلك بصفة خاصة بسبب التغير السريع والعنيف الذي ما زال يهز أوروبا الشرقية وأوراسيا ، وقيام الشعوب في الأراضي التي كانت ذات يوم سجينة خلف الستار الحديدي بإعادة تأكيد هوياتها التاريخية التي كانت قد تجمدت في مقبرة الشيوعية .

وحيثما يتم هذا بطريقة ديمقراطية تتسم بالتسامح والتحضر واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، فإن هذه النزعة القومية الديمقراطية الجديدة ستعود بخير عميم . ولكن ، للأسف ، يكفي أن ننظر إلى المعارك الدموية التي تستعر في أماكن مثل يوغوسلافيا السابقة حتى نرى مخاطر العنف الإثني الذي يمثل أكبر تهديد للسلم الديمقراطي الذي نأمل في بنائه مع أوروبا الشرقية وروسيا وأوراسيا ، بل إنه تهديد يفوق التهديد الذي يشكله الحرمان الاقتصادي .

إننا نؤيد تمام التأييد جهود منظمة حلف شمال الاطلسي ومؤتمر الامن والتعاون في أوروبا واتحاد غرب أوروبا وكومنولث الدول المستقلة والمنظمات الإقليمية المختصة الاخرى لتطوير قدرات حفظ السلم .

ومع ذلك ، فإننا مقتنعون بأن تعزيز قدرات الامم المتحدة مكمّل ضروري لهذه الجهود الإقليمية ، لا في أوروبا وأوراسيا فحسب بل وفي جميع أنحاء العالم .

وأرحب بدعوة الامين العام لوضع خطة جديدة لتعزيز مقدرة الامم المتحدة على منع الصراعات في جميع أنحاء العالم واحتوائها وحسمها . واليوم ، أدعو كل الاعضاء إلى مشاركتي في اتخاذ خطوات جريئة للمضي قدما في هذه الخطة . لذا سأناقش مع زملائي مزايا عقد اجتماع خاص لمجلس الامن لمناقشة مقترحات الامين العام ، ولوضع استجابات محددة في خمسة مجالات أساسية .

أولا ، تتطلب عمليات حفظ السلم النشطة قوات ومعدات لا يمكن أن يوفرها غير الدول الاعضاء . فعلى الدول أن تطور وتدرب وحدات عسكرية للعمليات المحتملة لحفظ السلم وتقديم الإغاثة الإنسانية ، ويجب أن تكون هذه القوات متوفرة بمجرد تلقي إخطار سريع بناء على طلب من مجلس الامن وبموافقة الحكومات التي تقوم بتقديم هذه القوات والمعدات بطبيعة الحال .

ثانيا ، إذا كان من المقرر أن تعمل الوحدات المتعددة الجنسيات معا فيتعين أن يكون تدريبها مشتركا . وهناك ، على سبيل المثال ، دول كثيرة - مثل فيجي والنرويج وكندا وفنلندا لها تاريخ طويل في عمليات حفظ السلم ويمكننا جميعا الاستفادة من خبرتها ونحن نتدرب على العمليات الموسعة . وسيتطلب القيام بعمل فعال على الصعيد المتعدد الجنسيات قيادة وتنظيما منسقين ومقدرة على العمل المتسق فيما بين المعدات والاتصالات . وستكون هناك حاجة إلى تخطيط وتدريب ومناورات ميدانية على المستوى متعدد الجنسيات . وينبغي أن تكون هذه الجهود مرتبطة بجهود المنظمات الإقليمية .

ثالثا ، نحن بحاجة أيضا إلى توفير دعم إداري كاف لعمليات حفظ السلم وعمليات الإغاثة الإنسانية . وعلى الدول الاعضاء أن تخصص مخزونات من الموارد الضرورية

لمواجهة حالات الطوارئ الإنسانية ، بما في ذلك المجاعات والفيضانات والاضطرابات الداخلية . ومن شأن هذا أن يوفر وقتا قيّما في حالات الأزمات .

رابعا ، علينا أن نطور قدرات للتخطيط وإدارة الأزمات والاستخبارات لعمليات حفظ السلم والإغاثة الإنسانية .

خامسا ، علينا أيضا أن نكفل التمويل الكافي والمنصف للأمم المتحدة وجهود حفظ السلم المتصلة بها .

وكما قلت سلفا ، علينا أن نغير مؤسساتنا الوطنية إذا أردنا أن نغير علاقاتنا الدولية . لذا ، اسمحوا لي أن أؤكد لكم أن الولايات المتحدة على استعداد للقيام بدورها في تعزيز السلم العالمي من خلال تعزيز عمليات حفظ السلم الدولية .

لعقود عديدة ، أثبتت العسكرية الأمريكية وجودها كعنصر لتحقيق الاستقرار في جميع أنحاء العالم . وأود أن أستعين بخبرتنا الواسعة في كسب الحروب وحفظ السلم لدعم عمليات حفظ السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة . وقد أعطيت توجيهاتي إلى وزير الدفاع في الولايات المتحدة كيما يولي المزيد من الاهتمام لعملية حفظ السلم . ونظرا لما لعملية حفظ السلم من أهمية متزايدة كإحدى مهام العسكرية الأمريكية ، فسوف نزيد من اهتمامنا بتدريب وحدات المقاتلين والمهندسين والدعم الإداري على كامل أنشطة حفظ السلم والإغاثة الإنسانية . وسنعمل مع الأمم المتحدة على تحقيق أفضل استخدام ممكن لقدراتنا الكبيرة في مجال النقل والخدمات الإدارية والاتصالات والاستخبارات لدعم عمليات حفظ السلم . وسنقدم ما لدينا من قدرات في العمليات المشتركة للمحاكاة والتدريب لتعزيز مقدرتنا على القيام بعمليات مشتركة لحفظ السلم .

وهناك مجال لمشاركة جميع البلدان ، كبيرها وصغيرها ، ويحدوني الأمل في أن تضطلع جميعها بدور في هذا الصدد .

ومن الطبيعي أن يكون للدول الأعضاء القول الفصل في استخدام قواتها ، كدأبها دائما ، إلا أنه يتعين علينا أن نطور مقدرتنا على تنسيق الجهود الرامية إلى حفظ السلم حتى نتمكن ، على وجه السرعة ، من تعبئة الموارد اللازمة ، عندما ينشأ تهديد للسلم أو عندما تتطلع الشعوب المعوزة إلى العالم لمساعدتها .

كما أعطيت توجيهاتي لوضع منهج تعليمي دائم لحفظ السلم في المدارس العسكرية في الولايات المتحدة . فمن الواضح أن التدريب هو العنصر الاساسي في هذا الصدد . والولايات المتحدة على استعداد لإتاحة قواعدها ومرافقها للتدريب والمناورات الميدانية للقوات المتعددة الجنسيات . ومن هذه القواعد قاعدة قريبة منا تتوفر فيها تلك المرافق هي قاعدة "فورت ديكس" . لقد استخدمت أمريكا هذه القواعد لكسب الحرب الباردة . ويمكنها اليوم ، بعد أن انتهت تلك الحرب ، أن تساعد في بناء السلم الدائم .

إن الولايات المتحدة على استعداد لتقديم خبرتها العسكرية إلى الامم المتحدة لمساعدتها في تعزيز خطتها وعملياتها لحفظ السلم . كما أننا سنوسع نطاق الدعم الامريكي لعمليات الرصد والتحقق والاستطلاع وغير ذلك من متطلبات عمليات حفظ السلم أو عمليات المساعدة الإنسانية التي تقوم بها الامم المتحدة .

وأخيرا ، ستعيد الولايات المتحدة النظر في الكيفية التي نمول بها عمليات حفظ السلم ، وستستكشف سبلا جديدة لتامين وصول دعم مالي أمريكي كافٍ لانشطة الامم المتحدة لحفظ السلم وأنشطة الامم المتحدة في مجال المساعدات الإنسانية . وأعتقد أنه يتعين علينا أن نفكر بطريقة مختلفة في كيفية ضمان أمننا ودفع تكاليفه في هذه الحقبة الجديدة .

ولئن كانت الحرب الباردة قد انتهت ، فما زالت المنافسة قائمة بين الدولتين العظميين في مجال الاسلحة النووية ، فضلا عن المنافسة على الصعيد الإقليمي وانتشار أسلحة التدمير الشامل . وهناك أكثر من ٢٠ دولة استحدثت أو تقوم باستحداث أسلحة نووية وكيميائية وبيولوجية مع وسائل إيصالها . وفي الوقت الذي تقوم فيه الولايات المتحدة وخصومها السابقون بإجراء تخفيضات كبيرة وتاريخية في ترساناتهم النووية ، فإن أطفالنا وأحفادنا لن يغفروا لنا أبدا إذا ما سمحنا بقيام مواجهات نووية جديدة وغير مستقرة في أي مكان في العالم .

ونعتقد أن مجلس الأمن ينبغي أن يصبح محفلا رئيسيا لتنفيذ تدابير عدم الانتشار . ويتعين على مجلس الأمن أن يوضح نواياه بشأن كبح جماح الانتشار ، وفرض الجزاءات على من يقومون به . وأقترح ، تأكيدا للضمانات التي قدمت أثناء التفاوض على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، أن يؤكد مجلس الأمن من جديد للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أنه سيسعى لاتخاذ إجراء فوري بغية تقديم المساعدة ، بموجب الميثاق ، لأي دولة طرف من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تصبح ضحية لعمل من أعمال العدوان أو هدفا للتهديد بعدوان يتضمن استخدام أسلحة نووية .

كما أدعو إلى تجديد معاهدة عدم الانتشار لدى استعراضها في عام ١٩٩٥ إلى ما لا نهاية . وأرى أن علينا أن نستكشف سبلا تمكننا من تعزيز الصلات بين "نوادي" الموردين ، ومجموعة الموردين النووية ، ومجموعة استراليا ، ونظام الرقابة على تكنولوجيا القذائف ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة .

وأود أن أشير هنا إلى الجهود البناءة التي تقوم بها لجنة الأمم المتحدة الخاصة لتفكيك البرنامج العراقي لأسلحة التدمير الشامل ، وإلى الجهود المستمرة الممتازة التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ولكن ينبغي أيضا ، بينما تكيف منظمات الأمم المتحدة نفسها لوقف الانتشار ، أن تقوم كل دولة عضو بتغيير هياكلها للدفع قدما بأهداف عدم الانتشار .

وبهذه الروح أود أن أعلن اليوم عن نيتي في العمل مع كونغرس الولايات المتحدة لإعادة توجيه وكالة الولايات المتحدة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح حتى تعيد تركيز إمكاناتها على توفير الدعم التقني من أجل عدم الانتشار ، ورصد الأسلحة وتدميرها ، والتحول العالمي إلى مجال الدفاع . وينبغي أن تستخدم وكالة الولايات المتحدة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح ، بتوجيه من وزير الخارجية ، لا في استكمال جدول أعمال تحديد الأسلحة التقليدي فحسب ، وإنما في توفير المساعدة التقنية فيما يتعلق بجدول أعمالنا الأمني الجديد ، وهو عمل له ذات الأهمية .

ويجب علينا ، حتى ونحن نعمل من أجل منع انتشار أسلحة التدمير الشامل ، أن نتوخى الواقعية ونحاذر من الانتشار الجاري فعلا . ولذا فإننا نعكف على وضع نظام

تعاوني للدفاع ضد الهجمات المحدودة بالقذائف التسيارية . وقد عقدنا العزم على إشراك الدول الاخرى في هذا النظام الوقائي العالمي .

ولئن كان توسيع إمكانيات حفظ السلم وتحسين الجهود المبذولة لمنع الانتشار أمرا حيويا لبناء السلم الدائم ، فإن النمو الاقتصادي المشترك هو الاساس الطويل الامد لبناء مستقبل أكثر إشراقا في القرن المقبل . ولهذا ذكرت بالامس ، أثناء لحظة سادها عدم اليقين الدولي ، أن الولايات المتحدة ستعمل بنشاط مع شركائها العالميين على بناء هيكل عالمي اقتصادي مالي وتجاري لهذه الحقبة الجديدة .

وقد دعوت ، في الوقت ذاته ، إلى أن تقودنا مسؤولياتنا العالمية إلى استكشاف السبل الكفيلة بتعزيز عملية التنسيق بين مجموعة السبع ، وأكدت على تأييد الولايات المتحدة للتكامل الاوروبي الذي يفتح الاسواق ويعزز من قدرة أوروبا على أن تصبح شريكا لنا في التحديات الكبرى التي نواجهها في هذه الحقبة الجديدة . وفي حين أن الشكل الامثل للتكامل متروك ، بالطبع ، للاوروبيين ، فإننا سنقف إلى جانبهم .

إن النمو الاقتصادي ليس بالعملية التي يكسب فيها طرف على حساب الطرف الآخر . فجميعنا سيجني الفائدة من التوسع في التجارة والاستثمار ، الناتج من اقتصاد عالمي متنام مفعم بالحيوية . وينبغي أن يكون الإنصاف والمنافسة المفتوحة هما الوقود الذي يحرك آلة الاقتصاد العالمي كيما نضمن دوام الفوائد الناجمة عن هذا النمو ومشاركة الجميع فيها . ولهذا ترغب الولايات المتحدة في استكمال المفاوضات في جولة أوروغواي ، في إطار مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة - غات) بأسرع ما يمكن ، وإقامة شبكة من اتفاقات التجارة الحرة ، بدءا باتفاق التجارة الحرة لامريكا الشمالية .

ونحن بحاجة ، في الوقت ذاته ، لأن نسلم بأن علينا مسؤولية مشتركة تجاه دعم وتعزيز إصلاحات السوق الحرة ، الضرورية لبناء اقتصادات متنامية وديموقراطيات مزدهرة في العالم النامي وفي الدول الديمقراطية الجديدة . وينبغي أن يتم ذلك عن طريق تشجيع القطاع الخاص على بناء هذه الاقتصادات الجديدة ، وليس عن طريق تشجيع التبعية في شكل المعونة الاجنبية التقليدية التي تقدم من حكومة إلى أخرى .

في أعقاب الحرب العالمية الثانية كثيرا ما كانت المعونة الأجنبية تستخدم كسلاح من أسلحة الحرب الباردة . ومن الواضح أننا سنظل نستخدم أموال المساعدة الخارجية الحيوية للوفاء بالاحتياجات الأمنية المشروعة . وكما تشهد عملياتنا الإنسانية في الصومال وشمال العراق والبوسنة والاتحاد السوفياتي سابقا ، فإننا سنواصل جهودنا النشطة في مجال المساعدة الإنسانية من أجل تقديم العون للذين يعانون من الكوارث الطبيعية والكوارث التي يصنعها الإنسان .

ولكن المعونة الأجنبية على نحو ما عرفناها تتطلب تغيير طبيعتها . ففكرة تقديم الإحسان للبلدان الأقل نموا بحاجة لأن تفسح الطريق للتعاون والعلاقات الاقتصادية المتبادلة البناءة . ونحن نعرف أنه : كلما زاد اعتماد الدولة على القطاع الخاص والأسواق الحرة ، زاد معدل النمو فيها . وكلما زاد انفتاحها التجاري ازداد معدل نموها . وكلما تحسن مناخ الاستثمار في البلد ارتفع معدل النمو فيها .

وإننا نقترح ، من أجل الانتقال مما أسميه الاعتماد على المعونة إلى الشراكة الاقتصادية ، تغيير موضع التركيز في برامج المساعدة الأمريكية تغييرا جذريا نحو بناء اقتصادات قوية ومستقلة قادرة على أن تسهم في نمو اقتصادي عالمي صحي . وهذا يعني أن تركيزنا الجديد ينبغي أن ينصب على بناء شراكة اقتصادية بين قطاعاتنا الخاصة التي ستنهض بالرخاء في الداخل والخارج معا . وبالتعاون مع الكونغرس ، سأقترح إجراء إصلاح شامل لمؤسساتنا التي تخطط للمعونة الخارجية وتديرها ، بما يؤدي إلى الإقلال على نحو جذري من البيروقراطية التي تراكمت حول البرامج الحكومية ، وتبسيط نظمنا للإيصال ، وتعزيز الدعم لتنمية القطاع الخاص والإصلاح الاقتصادي .

وتحتاج وكالة التنمية الدولية ، وهي مؤسسة أخرى ولدت أثناء الحرب الباردة ، إلى إصلاح جوهري وجذري شامل . وسيصبح النهوض بالأمن الاقتصادي وإيجاد الفرص والقدرة على التنافس مهمة أولى لوزارة الخارجية . ذلك أن جهودنا لتقديم المساعدة لا ينبغي أن تكون مجرد صدقة . بل على العكس ، ينبغي أن تعزز الرفاهية المشتركة . ولهذا ، وباستخدام موارد الشؤون الخارجية القائمة ، أقترح إنشاء صندوق للتنمية قدره بليون دولار . وسيقدم الصندوق منحا وقروضا لدعم مهام الولايات المتحدة

في توفير الخبرة والسلع والخدمات التي تمس الحاجة إليها في البلدان التي تضطلع بإعادة الهيكلة الاقتصادية .

وسأدعم أيضا زيادة برامج مصرف التصدير والاستيراد زيادة كبيرة لضمان أن تشجع منتجات الولايات المتحدة وتكنولوجيتها على الاستثمار في النمو الاقتصادي في العالم أجمع .

وستعمل الولايات المتحدة مع شركائها في كل أنحاء العالم ، ولا سيما مجموعة الدول السبع ، على تعزيز النمو العالمي في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ العالم ونحن نختتم حقبة تاريخية ونبدأ أخرى .

ولا يستطيع أيٌّ منا أن ينغمس في السياسات الانعزالية . فكل منا عليه أن يسهم ، من خلال قدر أكبر من العمل المنسق ، في بناء اقتصاد عالمي أكثر قوة .

إنني أدرك أن ما أوجزته اليوم هو بمثابة جدول أعمال طموح . ولكننا نعيش ساعات رائعة : ساعات تنهار فيها امبراطوريات وتختفي ايديولوجيات وتتداعى حوائط ، ساعات يحدث فيها التغيير بسرعة تجعلنا ننسى أحيانا مدى وسرعة تقدمنا في تحقيق آمالنا في إقامة مجتمع عالمي يتألف من أمم ديمقراطية .

وفي مواجهة التغيرات الحالية ، وبسبب تلاشي الكثير جدا مما كان مألوفا وقابلا للتنبؤ به ، يوجد حاليا اغراء كبير للناس في كل مكان بالانطواء وبناء أسوار حول أنفسهم - أسوار في وجه التجارة وأسوار في وجه الناس وأسوار في وجه الافكار والاستثمار ، أسوار في وجه كل شيء ، على الاطلاق يبدو جديدا ومختلفا .

ومثلما سقط حائط برلين ، يجب أن تسقط هذه الاسوار أيضا . والسبب في وجوب سقوطها هو أننا لا نستطيع أن نفصل مصيرنا عن مصائر الآخرين . فالسلم الذي ندعو اليه مترابط وأمننا متشابك ورخاؤنا متكافل إلى حد يجعل الانطواء واعتزال العالم بمثابة دعوة إلى كارثة وهزيمة .

ونستطيع أن نقول حقا ، ونحن على عتبة قرن جديد ، إن مستقبلا أكثر سلما وأوفر أمنا وأزيد رخاء يدعونا اليه . فلنتعهد ، من أجل أطفالنا وأحفادنا ومن أجل أولئك الذين هلكوا خلال الحرب الباردة ، ومن أجل كل رجل وامرأة وطفل ممن أبقوا على شعلة الحرية متقدة حتى في أحلك الأوقات ، بأن نجعل ذلك المستقبل حقيقة ، ولنتعهد بتحقيق الوعد بوجود أمم متحدة حقا .

أشكركم وليُتِم الله نعمته عليكم جميعا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، أود أن أتوجه بالشكر إلى رئيس الولايات المتحدة الامريكية على البيان الذي أدلى به توا .

اصطحب السيد جورج بوش ، رئيس الولايات المتحدة الامريكية ، إلى خارج قاعة الجمعية العامة .

خطاب السيدة فيوليتا باريوس دي تشامورو ، رئيسة جمهورية نيكاراغوا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية نيكاراغوا .

اصطحبت السيدة فيوليتا باريوس دي تشامورو ، رئيسة جمهورية نيكاراغوا ، إلى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، أتشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة برئيسة جمهورية نيكاراغوا ، فخامة السيدة فيوليتا باريوس دي تشامورو ، وأن أدعوها إلى القاء كلمتها أمام الجمعية .

الرئيسة باريوس دي تشامورو (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اسمحوا لي ، سيدي ، أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة .

ويسرني أيضا أن أرحب بالبلدان الجديدة التي انضمت إلى الأمم المتحدة ، وأن أتعهد لها بصداقة نيكاراغوا وتعاونها .

بعد ٥٠ عاما تقريبا من التوقيع على ميثاق سان فرانسيسكو ، يوجد نظام عالمي جديد يماثل في أهميته ذلك النظام الذي تمخض عن ميثاق الأمم المتحدة ، وإن اختلف عنه كثيرا . لقد أخذت جدران التعصب تتداعى الآن وبدأت دعائم الفصل العنصري في الانهيار ، وبزغت إلى الوجود ديمقراطيات جديدة على أنقاض ديكتاتوريات . لقد انتهى عصر المجابهة بين الدولتين العظميين ، وأصبحت أغلبية دول العالم تعمل الآن من أجل السلم . إننا نشيّد نظاما عالميا جديدا يجب أن نعزز فيه الانصاف والتضامن وسيادة القانون الدولي .

وهذا الانتقال نحو نظام عالمي جديد ، رغم ايجابيته ، لا يخلو من المخاطر . لقد برزت إلى الوجود تناقضات رئيسية . ولم يتحقق بعد ذلك التوقع المرتقب بأن يفضي تحسن العلاقات بين الشرق والغرب إلى "عائد للسلم" .

وثمة حاجة ماسة إلى صياغة توافق في الآراء حول التزام عالمي بتعزيز التعاون الدولي وإعادة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية . ومازالت الجهود التي تبذلها الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في المنظمة بغية تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية

تجابه العراقيل بسبب القيود التي تحدُّ من الوصول إلى الأسواق الجديدة ، ونقص الموارد المالية ، والافتقار إلى الاستثمار الأجنبي ، وعبء الديون ، والقيود المفروضة على نقل التكنولوجيا ، والتفاوت المستمر في النظم المالية والتجارة الدولية .

إن الحالة التي وصل اليها محصول البن ، والتي نشأت عن التدهور المفاجئ في الأسعار ، تستحق بذل جهود متجددة في المفاوضات الجارية في منظمة البن الدولية من أجل التوصل إلى اتفاقية جديدة . أما بالنسبة للموز ، فإننا نود أن نرى سوقا حرة خالية من حواجز الحمائية ، سوقا تأخذ في الاعتبار على النحو الواجب الواقع الاقتصادي والتجاري في بلدان أمريكا اللاتينية .

ولا يزال عدد كبير يثير القلق من الأشخاص يعانون من النتائج المأساوية للصراع المسلح ، وما فتئ الفقر يبدد الآمال في مستقبل أفضل . ولا سبيل للملايين من الأطفال للحصول على الرعاية الصحية أو التعليم . ومازالت ملايين النساء ، اللاتي يشكلن غالبية سكان العالم ، يعانين من الاضطهاد والقهر . وباستطاعة منظمتنا أن تصبح آلية أكثر أهمية للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بإعمال الاستراتيجيات الأساسية التي وضعها أعضاؤها ووافقوا عليها .

وتكتسي عملية إعادة تشكيل الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي أهمية خاصة بالنسبة لنيكاراغوا . فنحن نريد أن تتحول الأهداف التي تم تحديدها إلى حقائق . إننا نؤيد اجراءات الأمين العام الرامية إلى تحقيق تنسيق أفضل بين مختلف العناصر الأساسية للمنظومة عن طريق إرساء وجودها في البلدان على أساس نهج متكامل وموحّد ، ونحن نؤيد أيضا الاصلاحات التي أجريت داخل الأمانة العامة نفسها ، ونؤيد سير العمل في إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الجديدة . كما تؤيد نيكاراغوا تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

إن توق الشعوب إلى الحرية والعدالة واحترام كرامة الفرد وقيمته ، أشد قوة من الشر أو الطغيان . ولا يوجد على الاطلاق ما يمكن أن يحول بين الشعوب وتحرير نفسها من القهر السياسي أو البيئة الفكرية المروجة للعنف .

منذ سنتين ، أشرت هنا إلى التحديات الرئيسية التي حددتها حكومتي لنفسها لتحقيق السلم في بلدي ، وبناء الديمقراطية ، ومكافحة التضخم ، واليوم ، بمقدوري أن أقول إننا قد نجحنا .

في انتخابات ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، أنشأ شعب نيكاراغوا تحالفا وطنيا يستند إلى السلم والوفاق والحرية والتقدم والعدالة . وكخطوة أولى هامة نحو بناء مجتمع ديمقراطي حر ، حققنا السلم في بلدنا بعد سنوات طويلة من الحرب الاهلية . وما أن نزعنا سلاح ٠٠٠ ٢٤ فرد من المقاومة النيكاراغوية ، حتى شرعنا في خطة عامة لخفض حجم الجيش . وعندما أتيت إلى الجمعية العامة في عام ١٩٩٠ ، قلت إننا قمنا بتخفيض عدد أفراد الجيش من ٠٠٠ ٩٦ إلى ٠٠٠ ٣٤ . واليوم ، يتألف جيشنا من ٠٠٠ ١٧ فرد فقط .

أشعر أن حُلم أمريكا الوسطى بإحلال صوت الأيدي وهي تعمل محل صوت البنادق قد أذن بالمجيء . لقد أنشأنا فيالق لنزع السلاح في أنحاء البلاد ونعمل على ترويج خطة وطنية ، تتم على مراحل ، لجمع السلاح من أيدي المدنيين . وقد أسفر هذا الجهد عن نتائج بالغة الرضا ، وشاهد أبناء نيكاراغوا بأعينهم تدمير ودفن زهاء ٥٠ ٠٠٠ قطعة سلاح من أسلحة الحرب ، مما خفض احتمالات نشوب الصراعات والمجابهات المسلحة .

في عام ١٩٩١ ، وبفضل الجهود التي بذلها شعبنا ، أرسينا الأسس للنهوض الاقتصادي في نيكاراغوا بوضع حد للتضخم المرتفع ، الذي وصلت نسبته إلى ٥٥ ٠٠٠ في المائة ؛ واليوم ، وصل معدّل التضخم إلى الصفر .

لقد بدأنا الانتقال من الشمولية إلى الديمقراطية المدنية ، من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد السوق الاجتماعي . لقد ضمّنا حرية التعبير ، وهناك العديد من وسائط الاتصال الاعلامية ، وثمة حرية تامة للفكر والدين .

وعزّزنا أيضا حرية الانتماء . وهناك فصل واضح بين السلطات في الدولة ، وأسسنا أول جمعية تشريعية في تاريخ نيكاراغوا ؛ وثمة ١٦ حزبا سياسيا ممثلا فيها في أعقاب اجراء أول انتخابات حرة منذ استقلالنا قبل ١٧١ عاما .

أود أن أشدّد أيضا على حقيقة أنه نتيجة جهود التقريب فيما بيننا ، تمكّنا بنجاح كبير من تطوير برنامج التكيُّف والاستقرار الاقتصادي . لقد وضعنا ميزانية متوازنة وخفضنا النفقات العسكرية تخفيضا هائلا ، وثبّتنا الأجور .وإن الانتقال إلى القطاع الخاص يسير قُدما بدعم ومشاركة العمال ، كما باشرت المؤسسات المالية الخاصة والمصارف الجديدة عملها في بلادي .

وبفضل التقدم المحرز في برنامجنا الاقتصادي وبدعم من القرارات الصادرة عن هذه الجمعية في ١٩٩٠ و ١٩٩٢ ، تيسّر الحصول على معاملة خاصة من المجتمع الدولي . فقد تم شطب ٧٥ في المائة من ديوننا المستحقة لنادي باريس ، ويجري توفير اعتمادات دولية جديدة لنيكاراغوا .

والآن علينا اتخاذ الخطوة التالية : إعادة تنشيط اقتصاد البلاد والنهوض بالتنمية في إطار التعزيز المتزايد للنظام العام وحالة القانون ، وهما ، بالاضافة إلى توجيه الاهتمام بالمشاكل الاجتماعية ، من صلب أهدافنا المباشرة .

لقد جئنا إلى هذا المحفل لنتكلم عن الحاجة الملحّة إلى التعاون الخاص والشامل من جانب منظومة الامم المتحدة في اعادة بناء نيكاراغوا اجتماعيا واقتصاديا . وحالما يسود السلم والاستقرار الاقتصادي ، يجب علينا أن نعالج آثار الحرب ، والاسباب الجذرية لتلك الحرب ، ومشاكل البطالة وإعادة دمج النازحين والعائدين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا . إننا نطالب بدعم المجتمع الدولي لبرنامج الامم المتحدة هذا ، لا سيما وأن وضعنا قد ساء هذا العام بفعل الكوارث الطبيعية الفظيعة مثل ثوران بركان سيّرو نيغرو وبركان تسونامي مؤخرا .

إن فرص تعزيز الاستقرار والنهوض بالمصالحة والنمو الاقتصادي في بلادنا هي أفضل مما كانت عليه عندما توليتُ منصبي . ولاول مرة ، نكون أكبر اللاعبين في الدفاع عن حريتنا وإحداث التغييرات بمحض إرادتنا من خلال تكريس أنفسنا لمهمة إعادة الاعمار الوطنية ، وهي القضية المشتركة للامة النيكاراغوية . إن العملية الديمقراطية الحالية في نيكارغوا تتماشى مع المصالح المشروعة والقناعات الراسخة في أعماق شعبنا ، وتنسجم مع روح التغييرات الجارية في أنحاء العالم .

إن الانجازات الكبرى التي تحققت في العامين الماضيين كانت ممكنة أولا بفضل الجهود الثابتة لشعب نيكارغوا ، الذي استجمع عزمه لمعالجة عاديات الزمن ، وثانيا بفضل دعم وتضامن المجتمع الدولي ، الذي أدى تعاونه الودّي إلى دعم جهود شعب نيكاراغوا . أود أن أغتنم فرصة وجودي في هذا المحفل العالمي لاتقدم بأعمق آيات الشكر للحكومات والشعوب التي ساعدتنا ، وللهيئات المالية الدولية بما فيها مصرف البلدان الامريكية للتنمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي . أقدم لهم خالص الامتنان من شعب نيكاراغوا وحكومتها .

إن التعاون الدولي لا غنى عنه إذا أريد لنيكاراغوا أن تعزز التقدم المحرز وتؤسس عليه . فلو توقفت المساعدة المقدمة إلى نيكاراغوا ، أو لو حدث ما هو أسوأ . أي لو قصّر المجتمع الدولي عن الوفاء بالتعهدات التي قطعها على نفسه في اجتماعات اللجنة الاستشارية التي نظمها البنك الدولي ، فإن الارض التي ما برحنا نرويها بتضحيات كثيرة ستعود قاحلة على ما كانت عليه ، لا ينمو فيها سوى التعصب والمواجهة والشمولية . يجب أن نحول دون ذلك .

قبل عامين ، وفي هذا المحفل ، قلت إن حُلمي هو قيام أمريكا وسطى منزوعة السلاح . لذلك عملنا بلا كلل للنهوض بالمفاوضات الاقليمية بغية خفض الأسلحة وحجم الجيوش في أمريكا الوسطى إلى أدنى مستوى ممكن .

وتحدثت أيضا عن حلمي بقيام أمريكا وسطى موحّدة . واليوم ، تتكلم بلداننا بصوت واضح وتتفاوض بشأن اتفاقات التجارة الحرة مع كُتل اقليمية أخرى . إن عملية الاندماج التي نقوم بها قد اكتسبت قوة ونشاطا في جميع الميادين . فالفكرة المثالية المتمثلة بقيام أمريكا وسطى قوية وموحدة تقترب من التحقق . ومع مرور كل يوم ، أرى أن الواقع وأحلامنا يقتربان من بعضهما عندما تتوافر الإرادة والعزيمة . وأعتقد اعتقادا راسخا بأن أمريكا الوسطى قد اتخذت قرارها التاريخي الذي لا رجعة فيه بالسير قُدما ، كمنطقة ، بموازاة طريق السلم والحرية والديمقراطية والتنمية .

ويشغل بالنا في نيكاراغوا مدى هشاشة الديمقراطية في البلدان النامية . لقد اختار العديد من هذه البلدان الديمقراطية طريقا له ؛ وبعضها ، مثل نيكاراغوا ، أحرز تقدما هاما وسط مرحلة انتقالية صعبة . مع ذلك يمكن لهذه البلدان جميعها أن تستفيد على نحو أكبر من الدعم الدولي الثابت لصالح الديمقراطية . ولدينا انطباع بأن المجتمع الدولي لم يدرك تماما لحد الآن ما هو عرضة للخطر في بعض هذه البلدان . فالحرية لا تزال هشة للغاية ، والديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية لا تزال حلما بعيد المنال . وتنعكس في حالة هايتي شواغل وعذابات أمريكا اللاتينية .

وعلى العموم ، تفتقر الديمقراطيات الجديدة إلى المؤسسات والتقاليد ؛ فالعناصر الاقتصادية التي تنهض بالتغيير مازالت نادرة ؛ والعنف لم يلفظ أنفاسه الأخيرة بعد ، وعدم التسامح والحقد يسودان . في الديمقراطيات الوليدة ينبغي تدعيم الأنظمة السياسية الجديدة وسط المستويات العليا من الفقر المدقع ، وتركه الدين الخارجي ، ووطأة اجراءات التكيف الاقتصادي الصارمة ، التي لن تجني ثمارها إلا بعد مرور وقت طويل . هذه قيود تكبّل الجهود الرامية إلى النهوض بالاقتصاد وتعزيز النمو ، ولابد من بذل جهود اضافية فوق ما هو عادي للبلدان النامية .

وبتعاون دولي مناسب يكمل الجهود الداخلية ويحترم سيادة دولنا ، وبإقامة نظم عصرية ديمقراطية مرنة ، سنحقق الاهداف النبيلة التي حددناها لانفسنا .

بنهاية الحرب وبزوغ السلام ، بدأنا إرساء أسس سياسة خارجية مستقلة غير منحازة ذات سيادة للتصالح الدولي ستمكننا من إقامة علاقات دبلوماسية مع جميع دول العالم . إن مبادئها الاساسية توفر فرصة ممتازة لتحقيق مزيد من التقدم لعمليتنا الديمقراطية وتدعم تلك الخاصة بالبلدان الشقيقة .

ويحدونا الامل أن يتسنى قطع تعهدات مجدية فيما بين أعضاء المجتمع الدولي خلال المؤتمر العالمي المعني بحقوق الانسان في عام ١٩٩٣ ، والمؤتمر المعني بالسكان والتنمية في عام ١٩٩٤ ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية الذي سيعقد في عام ١٩٩٥ .

لقد أتاح إنهاء الحرب الباردة للامم المتحدة أفضل فرصة في تاريخها لتضطلع اضطلاعا كاملا بدورها الهام في النظام الدولي للامن الجماعي .

إن عمليات حفظ السلام باشكالها المختلفة وإسهام المنظمة في حل النزاعات ينبغي أن تتعزز .

ومع حلول السلام في السلفادور هذا العام ، وتعزيز عمليتنا في نيكاراغوا ، لم تعد أمريكا الوسطى منطقة نزاع مسلح تؤثر على الامن الدولي . إننا نرحب بالجهود العظيمة لتحقيق التفاهم التي تبذل في غواتيمالا وندعو المجتمع الدولي الى مواصلة تقديم تعاونه القيّم في إنجاح التعهدات التي قطعناها على أنفسنا نحن أبناء أمريكا الوسطى مع شعوبنا .

وفي الشرق الاوسط ، من الملح إيجاد حل للنزاع العربي الاسرائيلي ولحالة الشعب الفلسطيني . ونرجو أن تستمر المحادثات وأن تتمخض عن نتائج ملموسة تسهم في تحسين الحوار وفي التوصل الى اتفاق سلام حاسم .

إننا ندين الاوضاع الخطيرة القائمة في الصومال ، وفي البوسنة والهرسك ، وفي العراق .

في حالة العراق ، نؤيد الامتثال التام لقرارات المنظمة فيما يتعلق بجوانبها الانسانية وحقوق الانسان للمدنيين .

فيما يتصل بالحالة في البوسنة والهرسك ، فإن وقف الاعمال العدائية ، وتقديم المساعدة الانسانية ، ووصول لجنة الصليب الاحمر الدولية وسائر المنظمات التي تقدم مساعدة طبية وانسانية دون قيود تمثل مطالب عالمية ينبغي الوفاء بها فورا .

إن الظروف في الصومال تتطلب من المنظمة اتخاذ إجراءات أقوى . إن الضمير العالمي لا يمكن أن يتسامح بشأن أوضاع مثل تلك التي نشهدها هناك .

لقد عرضت نيكاراغوا أن تشارك في أية مساعدة إنسانية أو عملية لحفظ السلام في الصومال ، ونحن راغبون أيضا في أن نكون جزءا من أي جهد آخر يُتخذ لتخفيف مأساة ذلك الشعب الحبيب .

إننا نتابع باهتمام الحالة في جنوب افريقيا . ونأمل أن يكرس أبناؤها وبناتها أنفسهم متحدين للقيام بمهمة التصالح الوطني في ظل الديمقراطية والحرية .

أود أيضا أن أذكر حالة دولة سكانها ٢١ مليون نسمة لها اليوم واحد من أقوى الاقتصادات في النظام الدولي . لقد حان الوقت كي نعترف بالجهود الهامة التي تبذلها تلك الدولة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . وأعني بها جمهورية الصين في تايوان .

في الختام ، أود أن أقول إن نيكاراغوا تؤمن بالامم المتحدة . ونحن واثقون بأن إعادة تنظيمها ستجعلها أكثر قوة وستؤدي الى إدخال تغييرات فعالة أخرى في أدائها . ويمكن للاعضاء أن يطمئنوا الى أن نيكاراغوا ستكون دائما بجانب أسرة الامم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن الجمعية العامة ، أود أن أشكر رئيسة جمهورية نيكاراغوا على البيان الذي أدلت به توا .

أصطُحبت السيدة فيوليتا باريوس دي تشامورو ، رئيسة جمهورية نيكاراغوا من قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد موك (النمسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي بأن أبدأ بتقديم تهانيّ وأطيب تمنياتي إليكم . إن انتخابكم يعني أن ممثلا بارزا للديمقراطيات الجديدة في أوروبا الشرقية قد اختير ليرأس هذه الجمعية . أود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لسلفكم السفير الشهابي ممثل المملكة العربية السعودية .

أود أن أحيي الأمين العام تحية خاصة . إن تقريره المعنون "خطة للسلام" يتضمن اقتراحات جاءت في وقتها لعالم تغيرت فيه طبيعة الأزمات نفسها وتعدى بالتالي الوسائل التقليدية لإدارة النزاع . إن النمسا تؤيد الأمين العام في سعيه الى إنشاء أدوات أفضل للأمم المتحدة لتضطلع بمسؤولياتها العالمية النطاق المتنامية دوما لمنع الصراعات وحلها .

إن العديد من مقترحات الأمين العام تبين الحاجة الى مزيد من المنع الفعال لنشوب الصراعات . وفي حالة يوغوسلافيا السابقة ، لا نزال نرى النتائج المدمرة لاتخاذ إجراء غير كاف بعد فوات الآوان . واسمحوا لي بأن أذكّر بالاقتراح الذي طرحته النمسا في العام الماضي بإرسال قوات لحفظ السلام الى البوسنة والهرسك عندما كان لا يزال هناك سلام يُحفظ . لقد ثبت دائما ، سواء في الصومال أو في البلقان أو في أي مكان آخر ، إن وجود فترات فاصلة بين ظهور أولى علامات أزمة ما واتخاذ القرارات الحاسمة لعمل وقائي يكلف من ناحية إزهاق الأرواح البشرية ، ومن ناحية تدمير الممتلكات ومن ناحية فقد مصداقية المجتمع الدولي .

يجب أن تتجاوز عمليات حفظ السلم مجرد مراقبة وقف إطلاق النار . وبغية مواجهة تحديات اليوم يجب أن تضطلع هذه العملية بدور رئيسي في منع الصراعات . لهذا السبب نؤيد اقتراح الأمين العام بدراسة وزع المراقبين بناء على طلب طرف واحد فقط من أطراف الصراع .

إن الدبلوماسية الوقائية وعمليات حفظ السلم وصنع السلم وبناء السلم ستكون ، على نحو متزايد ، من بين المهام الرئيسية لهذه المنظمة . ولسوء الطالع ، ستبقى النزاعات العرقية مصدرا لنزاعات عديدة في المستقبل . وعلينا جميعا أن نوحد جهودنا لتحسين قدرة الأمانة العامة على التصدي بفاعلية لهذه التحديات .

مطلوب من الأمم المتحدة أن تزيد عدد عمليات حفظ السلم وإحلال السلم وعدد أفرادها وتوسيع نطاق ولايتها . وإننا نشاطر الأمين العام قلقه إزاء الحاجة الى أن تتيح الدول الأعضاء الموارد الضرورية .

والنمسا ، وهي من أكبر المساهمين في قوات حفظ السلم على مر السنين ، راغبة في زيادة إسهامها ، سواء في المهام التقليدية ، بإرسال العسكريين ، أو في المهام الجديدة بالمساعدة في عمليات الانتقال الصعب ، وذلك بايفاد أفراد الشرطة المدنيين والإداريين ومراقبي الديمقراطية . وقد شرعنا في برنامج من الاجتماعات والحلقات الدراسية حول حفظ السلم بين القوميات ، والتدريب على حفظ السلم وصنع السلم ومنع نشوب الصراعات . وتنظم النمسا حاليا حلقة دراسية حول تقديم المساعدة في الانتخابات ورصدها بهدف تدريب المسؤولين للمشاركة في بعثات توفدها الأمم المتحدة في المستقبل .

وفي الوقت الذي يزداد فيه الطلب على الموارد المحدودة للأمم المتحدة وتكتسي فيه الترتيبات الاقليمية أهمية سياسية متزايدة ، ينبغي السعي بشكل حثيث الى تطبيق النهج المبدع للأمين العام المتمثل في تكثيف التعاون والتنسيق مع المنظمات الاقليمية . ويقتضي تعزيز الأواصر بين الأمانة العامة للأمم المتحدة والهيئات الاقليمية الهامة إجراء اتصالات مستمرة .

في أوروبا ، اعتبر مؤتمر الأمن والتعاون نفسه مؤخرا "ترتيبا اقليميا" لمعالجة مسائل الأمن الجماعي وفقا للميثاق . وسيضطلع "مركز منع الصراعات" ، ومقره

فيينا ، بدور هام في عمليات حفظ السلم التي ينفذها مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا في المستقبل . وتتسم المفاوضات الجارية في فيينا في إطار محفل مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا للتعاون في مجال الامن باهمية خاصة بالنسبة لتعزيز الثقة وبناء الامن ونزع السلاح . وبالنظر الى قرب الامانة العامة لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، ومقرها براغ ، ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الانسان في وارسو ، فإن إنشاء آلية للاتصال في فيينا بين الترتيبات الاقليمية الاوروبية والامانة العامة للامم المتحدة سيعود بفائدة كبيرة على الامم المتحدة ومؤتمر الامن والتعاون في أوروبا على حد سواء . هذه المؤسسة ، التي تكون بمثابة مركز لإدارة عمليات حفظ السلم ، يمكن أن تزيد من فاعلية الجهود الموحدة لجميع المنظمات .

وفي وقت تعاني فيه المنظمة من محدودية الموارد ، فإنها لابد أن تستفيد بالكامل من جميع التسهيلات المتاحة لها في جميع أنحاء العالم . ويجب النظر الى لا مركزية الامانة العامة على أنها مصدر قوة للمنظمة .

ليس هناك صراع مأساوي أدل على الحاجة القصوى الى تنفيذ مقترحات الامين العام من العدوان المستمر على جمهورية البوسنة والهرسك ، وهي دولة عضو في منظمتنا . ففي هذا الصراع يجري انتهاك أبسط المبادئ التي يستند اليها الميثاق : الامن الجماعي ، وعدم استخدام القوة ضد السلامة الاقليمية والاستقلال السياسي ، وحرمة الحدود ، وقواعد القانون ، والديمقراطية ، والحريات الاساسية ، وحقوق الانسان ، وخصوصا حقوق الاقليات .

إن البوسنة والهرسك هي المحك في هذا الصدد . فإذا سُمح للعدوان و "التطهير الإثني" أن يستمرا هناك اليوم ، فإنهما سينتشران غدا في سانجاك وكوسوفو وفويفودين ومقدونيا . وحتى في أجزاء أخرى من العالم . إن العواقب لا يمكن تصورها .

من المؤكد أن المجتمع الدولي قد رد على هذا العدوان وعلى هذه الفظائع واستجاب لاحتياجات الضحايا . لقد أكد مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ومجلس الامن بوضوح في مختلف الإعلانات والقرارات مسؤولية الحكومة الصربية عن هذه الاعمال وطالبا

بوضع حد لها فورا . وقد بذلت جهود الوساطة للتوصل الى اتفاقات لوقف اطلاق النار ، ونُظِّم تقديم المساعدة الانسانية الضرورية ، وفُرضت الجزاءات ، ووضع الإطار السياسي لحل الصراع .

إننا مدينون بالإعراب عن خالص الثناء لكل الرجال الشجعان الذين يشاركون في عمليات حفظ السلم ، معرضين أنفسهم لأخطار جسيمة . ونأسف أسفا شديدا للخسائر في الأرواح التي نجمت عن ذلك . وغني عن القول إن الهجمات على قوات حفظ السلم تستحق أشد الاستنكار سواء عرفنا المسؤول عن هذه الاعمال البشعة أم لم نعرف .

خلال العام الماضي اعتمدت محافل ومنظمات عديدة إعلانات وقرارات هامة تعالج هذه الأزمة . ووضع مؤتمر لندن خطة عمل شاملة يمكن أن تكون أساسا للتسوية . ولكن هل نفذت هذه الخطط والقرارات ؟ إن المطلوب هو ممارسة الضغط ، الضغط الشديد ، لإرغام المعتدي على الكف عن أعماله التي تمثل خرقا سافرا للقانون الدولي - خصوصا القانون الانساني واتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها . يتعين علينا ألا نسمح بإمكانية عدم الامتثال للالتزامات السياسية التي تم التعهد بها في لندن . وهذا ينطبق على جميع الأطراف المعنية . وكلما طال أمد الصراع ، تعاظم خطر انتهاك أبسط معايير حقوق الانسان .

وفي سياق هذا الصراع والصراعات الاخرى لابد أن نصغي للامين العام الذي يسترعي انتباه جميع الدول بصورة عامة إلى المادة ٤٣ من الميثاق ؛ ويقول إنه بموجب هذه المادة :

"... يتمتع مجلس الامن بسلطة اتخاذ إجراء عسكري لصون السلم والامن الدوليين أو إعادتهما إلى نصابهما" . (A/47/277 ، الفقرة ٤٣)

وما من شك في أنه لابد من استخدام جميع الوسائل السلمية لحل الصراع ، ولكن إذا ثبت أن ذلك بدون طائل ، وفي حال حدوث انتهاكات صريحة وفادحة للمبادئ الاساسية للميثاق ، فلا بد من تصوُّر التطبيق التام لجميع أحكام الميثاق . هذا هو لب وجوهر نظام الامن الجماعي الفعّال .

إن اختفاء المواجهة بين الشرق والغرب التي شلّت منظمتنا وقتا طويلا يعطينا فرصة لإحياء نظام الامن الجماعي كما تصوره الآباء المؤسسون للمنظمة . ومن أجل البشرية في كوكبنا ، في الشمال والجنوب ، وفي الشرق والغرب ، يتعين علينا ألا نضيّع هذه الفرصة .

إن الحقيقة الموضوعية المتمثلة في تفكيك يوغوسلافيا السابقة قد ترسخت بالرأي القانوني المقنع الذي قدمته لجنة التحكيم برئاسة الرئيس روبرت بادينتر . ومن ثم فإن النمسا والعديد من البلدان الاخرى تؤيد انهاء عضوية يوغوسلافيا في جميع المنظمات الدولية . ونرحب بعضوية سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك في الامم المتحدة . ففي نهاية المطاف يحق لجميع الدول الخليفة ، بما فيها صربيا والجبل الاسود ، أن تُقبل كأعضاء ، شريطة أن تمتثل للالتزامات الناشئة بموجب الميثاق . وما أن يتم الوفاء بإرساء معيار للدول الخليفة ليوغوسلافيا السابقة بموجب ميثاق باريس ومؤتمر السلام ، ستصبح الظروف مهيأة لقبول عضوية تلك الدولة في الامم المتحدة . وسنواصل الحكم على الاستعداد الحقيقي للسلطات في بلغراد والقوى الصربية الاخرى لاحترام تعهداتها والتزاماتها الدولية لا بأقوالها بل بأفعالها .

يتعيّن على المجتمع الدولي أن يعمل بحماس بالغ في معارضة ممارسة "التطهير الإثني" غير المحتملة معارضة فعالة . وأرحب بقرارات مجلس الامن الذي اتخذ خطوات صوب

انشاء مناطق أمنية في البوسنة والهرسك لاحتواء عمليات الطرد الجماعية ، وتيسير ايصال المساعدة الانسانية وكفالة تأدية الحكومة المشروعة لمهامها . ويجب علينا أن نواصل العمل في هذا الاتجاه . إن انشاء منطقة حظر للطيران فوق البوسنة والهرسك ، على نحو ما اقترحته فرنسا ، من شأنه أن يكمل ذلك التدبير وينهي الهجمات الجوية التي تشنها القوات الجوية الصربية .

لابد من عكس الآثار الشنيعة "للتطهير الإثني" . ولا يمكن السماح للمعتدي بأن يتمتع بثمار عدوانه . ويتعيّن على المجتمع الدولي أن يقدم ما هو أكثر من الرعاية للاجئين والمشردين : لابد أن يكون هدفنا تهيئة الظروف الكفيلة بالسماح للذين طُردوا أو شُرِّدوا بالعودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم أو تعويضهم عن أملاكهم التي دُمرت .

إن السيد تاديوسز مازوفيسكي ، وهو بطل تحرير أوروبا الوسطى والشرقية ، قد قدّم ، بصفته مقررا خاصا للجنة حقوق الانسان ، تقريرا يتضمن عددا من الاقتراحات ينبغي تنفيذها في أسرع وقت ممكن . وإنني لأفكر في الضرورة الفورية لسحب السلاح من القوات المسلحة النظامية والمدنيين ، ومد ولاية قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة لتشمل جميع أراضي البوسنة والهرسك بغية تمكينها من جمع المعلومات عن انتهاكات حقوق الانسان ومعالجتها . وثمة فكرة أخرى من أفكار السيد مازوفيسكي الهامة هي انشاء لجنة تحقيق لتحديد مصير الآلاف من الأشخاص المفقودين .

وفي هذه المرحلة ، دعوني أعرب عن اقتناعي الراسخ بأن عامة الناس ، سواء أبناء صربيا أو الجبل الأسود ، يتوقون إلى الرخاء وكذلك إلى السلم أولا وقبل كل شيء . والأعمال الشنيعة التي تقترف تحت شعار "التطهير الإثني" ، وتعذيب الرجال والنساء الأبرياء في المعسكرات وقصف المدنيين العزّل : كل هذه الجرائم يأمر بالقيام بها وينفذها أفراد لا يمكنهم الادعاء بأنهم يفعلون ذلك باسم شعبهم . لابد من انشاء الآلية الملائمة لإنفاذ قرار مجلس الأمن ٧٧١ (١٩٩٢) واتخاذ الاجراءات اللازمة ضد جميع الأفراد المقترفين لهذه الجرائم التي يعاقب عليها بموجب القانون الدولي ، كإنشاء هيئة تحكيم دولية للبت في جرائم الحرب .

في وقت سابق من هذا العام باشرت بالعمل لجنة تقصي الحقائق الدولية التي أنشئت بموجب البروتوكول الاضافي الأول لاتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية ضحايا الصراعات المسلحة . ويمكن لهذه اللجنة أيضا أن تضطلع بدور هام في كفالة التطبيق التام لقواعد القانون الدولي الانساني .

إن يوغوسلافيا السابقة تعاني اليوم من ويلات الحرب الشنيعة . ومن المنظور الطويل الأجل لابد أن يكون الانتعاش الاقتصادي والمساعدة الاقتصادية الموحدة جزءا من أي حل سلمي للمنطقة . واسمحوا لي أن أضيف هنا أن النمسا قبل بداية عملية تفكيك يوغوسلافيا بوقت طويل أيدت تأييدا قويا المساعدة الدولية من أجل التنمية الاقتصادية للبلد المجاور لنا عن طريق مختلف المنظمات الأوروبية بغية تشجيع الاصلاح والرخاء والديمقراطية . وفي ذلك الحين كما هو الحال الآن كان الدافع وراء أعمالنا الرغبة العميقة في دعم الاصلاح الاقتصادي والسياسي من أجل رخاء جميع الشعوب التي تعيش في منطقة البلقان والتي تربطها بالنمسا روابط تاريخية قوية . ولهذا أشعر بأنه يتعين عليّ أن أتقدم بنداء عاجل لتعبئة مزيد من الوسائل المالية لدعم المساعدة الانسانية اللازمة لبقاء السكان المعذبين . وما من شك في أن المسائل والتوترات الناشئة عن تعايش مختلف المجموعات الإثنية في نفس المنطقة يمكن أن تحل في عملية تعاونية مع توفر حسن النية من جانب الطرفين .

يسعدني بالغ السعادة أن أبلغ الجمعية العامة عن الحل الذي تم التوصل اليه ، من خلال الحوار السياسي ، للنزاع بين النمسا وايطاليا فيما يتعلق بحماية السكان النمساويين في تيرول الجنوبية . لقد نشأ هذا النزاع عن اختلاف في تفسير الاتفاق المبرم بين البلدين في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٤٦ في باريس . وقد تناولت الجمعية العامة الموضوع في ذلك الوقت في قراريها ١٤٩٧ (د - ١٥) و ١٦٦١ (د - ١٦) ، في عامي ١٩٦٠ و ١٩٦١ . وعلى هذا الاساس توصلت النمسا وايطاليا إلى اتفاق كامل من ١٣٧ تدبيرا لصالح سكان تيرول الجنوبية . وقد وعدت ايطاليا بتنفيذ تلك التدابير وفي بداية هذه السنة ، اعتُمدت تدابير قانونية اضافية . وفي ١٩ حزيران/يونيه ، أبلغ البلدان الامين العام بأن النزاع الذي ظل معلّقا في الامم المتحدة منذ عام ١٩٦٠ قد تمّت تسويته .

وبهذا تكون النمسا وايطاليا قد قدمتا مثالا طيبا إلى مجتمع الامم على كيفية حل الصراعات العرقية وكيفية ضمان حقوق الاقليات وحمايتها والحفاظ على هوياتها . وتبشر التدابير التي اتخذت بتوفير الاسس السليمة للتنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية للطوائف الناطقة بالالمانية واللدينية في تيرول الجنوبية إذ أنها تحتوي على ضمانات قانونية كافية على الصعيدين الوطني والدولي .

ومما يسّر من حل هذا الخلاف ، إلى حد كبير ، التطور الايجابي في النهج السياسي لدى الاطراف المعنية كافة ، وبصفة خاصة من خلال الثقة المتزايدة بين السلطات الحكومية والفئات العرقية . ورغم أن حماية الفئات العرقية عملية من الواضح أنها دينامية ، فإن الاقلية يجب طمأنتها إلى أن الجمهورية الايطالية ستحترم هويتها المختلفة وسوف تبقي على القوانين واللوائح التي سّنت لتحسين حياة الاقليات العرقية . وبالاضافة إلى ذلك ، ينبغي طمأنة الاقلية إلى أن الاواصر الثقافية القائمة على القرابة الإثنية المشتركة فيما وراء الحدود الايطالية لن تضار في المستقبل . وإذا توفرت هذه الثقة ، فستدين الاقلية بالولاء للدولة . وهذا من شأنه أن يهيئ أيضا مناخا ملائما لتعاون مكثف أفضل على جانبي الحدود .

إن احترام حقوق الانسان مطلب ضروري لتسوية الصراعات القائمة . وتفخر الحكومة النمساوية باستضافة المؤتمر العالمي المعني بحقوق الانسان المزمع عقده في فيينا في حزيران/يونيه ١٩٩٣ . إن توجيه الدعوة لاستضافة هذا المؤتمر الهام يؤكد تمسك النمسا بتعزيز وحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية . وأن المبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة والصكوك الدولية الاخرى المتصلة بحقوق الانسان أصبحت ، دون أدنى شك ، قواعد عالمية . ومن الامور الملحّة أن يضطلع جميع أعضاء المجتمع الدولي بالتزاماتهم التي قبلوها طوعا من أجل تعزيز واحترام حقوق الانسان والقانون الانساني والقيم الديمقراطية . إن حقوق الانسان والديمقراطية والتنمية يرتبط بعضها مع بعضها ارتباطا وثيقا ، وهي تكتسي أهمية قصوى في عالم يزداد تكافله يوما بعد يوم . وسنستمر في تعزيز مفهوم شامل لحقوق الانسان يقوم على التقاليد الثقافية المختلفة ويتضمن أيضا الحقوق المدنية والسياسية إلى جانب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية . يجب ألا يكون هناك خط فاصل بين الشمال والجنوب في تفسير وإعمال حقوق الانسان . إن عالمنا الاحادي يتطلب توافق آراء حول هذه المسألة الحيوية . وسوف نسعى جاهدين للتوصل إلى هذا التوافق في الآراء في التحضير لمؤتمر فيينا . وبوسعي أن اطمئن الجمعية إلى أن الحكومة النمساوية لن تدخر جهدا للمساهمة في عملية التحضير مساهمة كبيرة وستقدم أفضل التسهيلات للمؤتمر .

لقد طرح الامين العام مفهوم نهج متكامل تنتهجه الامم المتحدة إزاء المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية . إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية السليمة شرط مسبق لازم للسلم والامن الدوليين . إن الوضع الراهن والمقبل للحالة الاجتماعية العالمية ، وإدماج الفئات الضعيفة والمحرومة اجتماعيا في التنمية ، والحد من اساءة استخدام المخدرات ومكافحة الجريمة ، تتصدر جدول الاعمال الدولي في عالم يتزايد تكافله يوما بعد يوم . إن السلم والامن يرتبطان بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ارتباطا وثيقا . ويجب أن نغتنم فرصة نهاية الحرب الباردة لنركز بدرجة أكبر على مسائل التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

لقد قال الامين العام إن عقد مؤتمر قمة اجتماعية عالمية يتم التحضير له جيدا ، سيزيل جانبا أساسيا من التهديدات الحالية للامن العالمي . ينبغي أن تركّز هذه القمة على المسائل الاساسية الثلاثة : الفقر ، والبطالة والتمزق الاجتماعي . إن الحكومة النمساوية تؤيد القمة الاجتماعية هذه . إن أسلوب الحكم الجيد المبني على الإدارة الاقتصادية الرشيدة ، والسياسات الاجتماعية والبيئية الشاملة ، وكذلك على احترام حقوق الانسان والقيم الديمقراطية ، ينبغي أن يكون الهدف الاساسي للقيادة السياسية .

ولئن كان مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لم ينجح نجاحا تاما في وضع ميثاق شامل للارض أو في استصدار التزام واضح بحماية غابات العالم ، فإن الاتفاقات التي أبرمت في ريو تمثّل انجازا ايجابيا . يتعين علينا جميعا أن نتشاطر المسؤولية عن العناية بكوكبنا ، ويتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تقود المسيرة . والتسليم بذلك يجب أن يؤدي إلى ظهور نوعية جديدة من العلاقات بين الشمال والجنوب .

لقد أصبح واضحا في ريو أنه لا يمكن على المدى الطويل أن تتحقق حماية البيئة على حساب الرفاهية الاقتصادية أو العكس . فليست البيئة والاقتصاد عدوين متخاصمين ؛ ولصالح رفاهيتنا المشتركة ولصالح الاجيال القادمة ينبغي أن يصبحا حليفين حميمين . من المستحيل بعد ريو أن نتكلم عن حماية البيئة دون أن نتصدى في نفس الوقت لتحدي التنمية . وليس من الممكن أيضا أن نركّز على التنمية دون أن نأخذ البعد الايكولوجي في الاعتبار .

وبالنسبة لمسألة الصراعات الدولية في مجال البيئة ، ألاحظ بمزيد من الارتياح أن الاقتراح الذي قدمته النمسا أثناء الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة بشأن إنشاء الخوذات الخضراء يلقى ترحيبا . فهذه المبادرة النمساوية تتجلى في الآليات التي تضمنتها الوثائق الرئيسية لمؤتمر ريو بشأن منع هذه المنازعات وتسويتها .

لقد أظهر مؤتمر ريو أنه لا يمكن حل المشكلات العالمية للبشرية عن طريق الحكومات وحدها . ومن ثم ، ترحب النمسا بتعبئة المنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام وبالإسهامات المتنوعة التي تقدمها . ويجب أن يستمر هذا المستوى من الاشتراك من جانب المجموعات والافراد .

إن انتهاء الصراع بين الشرق والغرب ونمو الوعي بالتكافل بين الشمال والجنوب يفضيان إلى عصر جديد للإنسانية . ويوفر التعاون الإقليمي أبعادا جديدة . وهناك رغبة قوية في استخدام الدبلوماسية الوقائية . وحل الصراعات الإثنية هو أحد التحديات الكبرى في عصرنا . ويزداد الوعي بالعلاقة المتبادلة بين التنمية وحماية البيئة وضمان حقوق الإنسان بأوسع معانيها . فلنعمل معا يدا بيد لاغتنام كل هذه الفرص .

السيد الفيلالي (المغرب) : السيد الرئيس ، يطيب لي في البداية أن أقدم لكم تهانئ وفد المملكة المغربية لانتخابكم رئيسا للدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة ، ولا يخامرنا أدنى شك في أن تصريفكم لمداولاتنا هذه ، سيسهم في الوصول بأعمالنا إلى خير النتائج .

وأؤكد لكم في مستهل كلمتي هذه حرص وفد المغرب على التعاون معكم بما يسهل مهمتكم وينجح مسعاكم ، لا سيما وأن القضايا المطروحة في هذه الدورة تتميز بأهمية خاصة في هذا الظرف الدقيق الذي يعيشه العالم ، وبالنظر إلى ما يربط بين بلدينا من علاقات طيبة .

ويطيب لي كذلك أن أنوّه بسلفكم السيد الشهابي المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية الشقيقة ، وبإدارته الحكيمة لأعمال الدورة السابقة في وقت تازمت فيه المشاكل وتلاحقت الأحداث .

ويسعدني أيضا أن أرحب بالامين العام الجديد لمنظمتنا ، صديقي السيد بطرس بطرس غالي ، وأعرب له عن مشاعر تقديرنا ومساندتنا للجهد الدؤوب الذي ما انفك يبذله منذ اضطلاعه بمسؤولياته الجديدة في مطلع هذا العام ، لما فيه نصرة مبادئ ميثاق الامم المتحدة واستتباب السلام والامن في أرجاء المعمورة . ونعرب له كذلك عن تشجيعنا الكامل للعمل القيم الذي ضمّنه في تقريره المعنون "خطة للسلام" المطروح على مجلس الامن الآن لدراسته والتمعن فيه ، والذي سيكون موضع تقييم جمعيتنا الموقرة في القريب العاجل .

وأرى من الواجب عليَّ أيضا أن أشيد بسلفه السيد خافيير بيريز دي كوييار وأن أنوِّه بكل ما قام به من جهد متواصل ومبادرات موفقة خلال السنوات العشر التي قضاها على رأس هذه المنظمة ، حيث تمكّن من كسب تعاطف جميع الدول وتعاونها ، وأفلح في التعامل مع الخلافات بين الدول الاعضاء بلباقة وحكمة جعلته محط التقدير والاعتبار ، وعرف كيف يتجاوب مع أحاسيس دول العالم النامي ويراعي حقوقها ومصالحها .

وأحيي أخيرا في هذا المقام الدول الصديقة التي انضوت تحت لواء منظمة الأمم المتحدة خلال الاشهر الاخيرة . وقد كان المغرب سباقا إلى الاعتراف بهذه الدول وإلى إقامة العلاقات الدبلوماسية مع العديد منها . وفي هذا السياق ، نرحب اليوم في هذه القاعة بوفود دول جمهورية مولدوفا وكازاخستان وفيرفيزستان وأوزبكستان وأرمينيا وطاجيكستان وتركمانستان وأذربيجان وسان مارينو وكرواتيا وسلوفينيا والبوسنة والهرسك وجورجيا ، ونتمنى أن تتهيأ لهذه الدول أسباب النجاح والتقدم وسبل السلام والطمأنينة ، حتى تتمكن من المساهمة في بناء المجتمع الدولي بعطائها الفكري والسياسي وجهدها الاقتصادي أيضا .

لا ريب في أن أحداث السنتين الاخيرتين قد حملت معها تغيرات هامة أنهت عهدا من تاريخ العلاقات الدولية ودخلت بنا في حقبة جديدة ما زلنا نحاول أن نتلمس معالمها . فقد زالت الهوة التي كانت تفصل بين الشرق والغرب على مستوى المذهب والسياسة والاقتصاد ، بعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها ، واستقلت مجموعة جديدة من الدول تحاول الآن أن تتخذ مواطئ قدم لها في المجتمع الدولي ، بينما أخذت دول

العالم الاخرى ، كبيرة كانت أو صغيرة ، في إعادة النظر في موقعها من معادلة القوى السياسية العالمية غير الواضحة المعالم .

ويرافق هذا كله إشارات لمحاولات تستهدف خلق نظام عالمي جديد ، لا نستطيع الآن أن نتبين ملامحه الحقيقية ولا ندري إلى أين سيسير بالعالم .

ويبدو لنا من استقراء ما يقال من حين لآخر عن هذه المحاولات أن اتجاهات النظام العالمي الجديد قد تبنى أساسا على مبادئ الديمقراطية ونظام اقتصاد السوق واحترام حقوق الإنسان .

إننا ، من جانبنا ، نعتبر هذه المبادئ إيجابية في جوهرها ، ولكننا نتساءل ، في آن واحد ، عن ظروف تطبيقها وعن مضمونها الحقيقي .

ذلك أن العالم مكوّن من دول وشعوب تختلف ظروف تطورها السياسي ، والاقتصادي والاجتماعي ، وتتباين أوضاعها المادية ومواردها الطبيعية وثقافتها اختلافا شاسعا مما لا يدع مجالا لأن تطبق عليها الأفكار السابقة الذكر تطبيقا آليا وميكانيكيا .

ذلك أن النظم التي تصلح لدولة غنية متقدمة قد لا تصلح بالضرورة لتطبيقها على دولة فقيرة من دول العالم الثالث دون مراعاة لظروفها والتأكد من أن هذا التطبيق سيعود عليها بالفائدة والنفع .

إننا نؤيد تأييدا تاما ضرورة احترام حقوق الإنسان ، ونعتقد أنه لا يمكن لأي شخص عاقل أن يتنكر لهذه الحقوق أو أن يتملص منها ، ولذلك فإننا نؤمن إيمانا عميقا بحتمية غلبة حقوق الإنسان في مضمونها السياسي القائم خصوصا على احترام الحريات الفردية وسيادة دولة القانون .

ويتضح من هذا كله أن المضمون الاجتماعي والاقتصادي لحقوق الإنسان أمر له أهميته القصوى كذلك ، إذ بات على كل دولة أن تحترم هذه الحقوق بكل عناية .

ومن المؤسف أن الدول النامية لا تملك في الظروف الراهنة زمام التحكم الكامل في أوضاعها الاقتصادية بعد أن أدت التطورات الاقتصادية في العالم إلى جعل اقتصاد الدول كلها مندمجا في اقتصاد عالمي واحد . ولذلك رأينا أن دخول اقتصاد الدول الغنية في حالة من الركود الاقتصادي قد عاد بانعكاسات سلبية ضارة على اقتصاد دول العالم الثالث ، حيث تفاقمت أعباء مديونيتها ، وتدهورت أسعار صادراتها من المواد الأولية ، وزادت حدة مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية .

إن الأبعاد العالمية التي أخذتها الاقتصادات الوطنية ، والتداخل المتزايد للمجتمعات والمصالح أمور تفرض فتح حوار يمكننا جميعا المشاركة فيه قبل الإقدام على وضع نظام عالمي جديد عادل ومنصف ، إذ لم يعد ممكنا أن تُستثنى الأغلبية الساحقة من الدول من اتخاذ القرارات الهامة التي تؤثر على المجتمع الدولي كله في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع .

ونرى أن منظمة الامم المتحدة هي خير محفل يتم فيه هذا الحوار من أجل أن نضع جميعا قواعد ما سماه السيد الامين العام في تقريره الاخير "شراكة دولية من أجل التنمية تكون قائمة على مبادئ المساواة في السيادة والمصالح المشتركة والمسؤولية المتبادلة" .

فإذا لم يتم هذا الحوار فسيكون صعبا ، إن لم نقل مستحيلا ، ضمان استقرار الاقتصاد العالمي والتخفيف من المشاكل التي تعاني منها الدول النامية كالمجاعة والمديونية والحاجيات الاقتصادية والاجتماعية الماسة وهجرة المواطنين العاطلين غير الشرعية نحو الدول المتقدمة ، وما يجره كل ذلك من المشاكل التي لا تعاني منها دول الجنوب فقط ، وإنما تمتد آثارها السلبية إلى دول الشمال كذلك .

إننا باستطرادنا هذا لا نقصد النقد السلبي أو توجيه التهم ، وإنما كان هدفنا أن نشير إلى حقائق ينبغي أن لا تغيب عن البال في وقت تتعدد فيه الإشارات إلى قرب البدء في صياغة نظام عالمي جديد .

إن المصالح التي تجمع اليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، دول الشمال والجنوب ، تفرض عليها أن تضطلع بمسؤولية مشتركة في عالم يعيش تحولات عميقة .

وانطلاقا من هذه المعطيات دعَونا شركاءنا في المجموعة الاقتصادية الاوروبية إلى إعادة النظر في التوجيهات التقليدية لتعاونهم مع المغرب . وقد شعرنا بالارتياح لتفهمهم لهذا الاقتراح وترحيبهم به . وللمغرب مع المجموعة الاقتصادية الاوروبية منذ نشأتها علاقات خاصة أصبح إطارها غير منطبق مع الرهانات الحالية والمستقبلية ، ولذلك بات الطرفان المغربي والاوروبي الآن متفقين بأن من المصلحة إحداث تغيير نوعي جذري في هذه العلاقة يتمثل في إنشاء منطقة للتبادل الحر ، وإقامة علاقة للشراكة بينهما في شتى المجالات . ونأمل أن يشمل هذا النوع من التعاون الإيجابي قريبا العلاقة بين المجموعة الاقتصادية الاوروبية وباقي دول اتحاد المغرب العربي ليفتح آفاقا جديدة لإرساء علاقات أكثر توازنا وذات فائدة متبادلة .

وقد كان انطلاق الحوار بين الدول الاوروبية لغرب البحر الابيض المتوسط ودول اتحاد المغرب العربي بداية مشجعة حيث ساد التفهم والتعاطف بين الاطراف ، وتم الاتفاق على سلسلة من المبادئ لتطوير التعاون بين ضفتي البحر الابيض المتوسط الغربيتين اللتين جمعت بين دولهما منذ قرون عديدة علاقات تاريخية وثقافية وثيقة في مختلف الميادين .

ونرجو أن يتم قريبا تجاوز الصعوبات الظرفية العارضة حتى تستأنف مجموعة الخمسة والخمسة نشاطها لمواصلة هذا الحوار ، ومن شأن ذلك أن يساهم إيجابيا في تثبيت دعائم الاستقرار والتعاون في هذه المنطقة .

يؤمن المغرب إيمانا عميقا بحتمية قيام المغرب العربي وباستكمال بناء صرحه على أسس سليمة راسخة ، ويعتقد بأن ذلك ضروري ومفيد لدول المنطقة ولحوض البحر الابيض المتوسط والعالم بأسره . ولا ريب في أن جميع أبناء دول المغرب العربي يؤمنون بذلك بنفس القوة لانهم قد ورثوا هذا الإيمان في دمهم وعبر وحدة تاريخهم ودينهم ولغتهم ومشاعرهم .

وإن كانت قد اعترضت بداية مسيرة اتحاد المغرب العربي بعض العقبات الظرفية ، كباقي التجمعات الجهوية الاخرى ، فإننا عاقدو العزم على التغلب عليها والمضي قدما لتطبيق المبادئ المتفق عليها ، وأولها تحقيق الاندماج الاقتصادي بما من شأنه تطوير اقتصاد دولنا وتعزيز دعائم التنمية فيها .

غير بعيد عن منطقة المغرب العربي ، نرى أن منطقة الشرق الأوسط تعيش منذ ما يزيد على أربعين عاما حالة من التوتر بسبب الأزمة الفلسطينية وما تبعها من أزمة في الشرق الأوسط . ولكن تدارسنا لهذا الوضع في دورتنا الحالية ترافقه بعض المؤشرات الايجابية ، إذ أنه يأتي بعد عقد أول لقاء عربي اسرائيلي مباشر في مؤتمر مدريد في العام الماضي ، وما تبعه من اجتماعات لاحقة بين أطراف النزاع بمشاركة الدول ذات الفعالية .

إننا نرحب بهذا الاتجاه الجديد للأحداث ، فقد كان المغرب دائما من دعاة الحوار ، وكان يؤمن إيمانا راسخا بأن لا سلام بدون حوار ، وقدم في هذا المجال مبادرات عديدة سواء في القمم العربية التي كان له شرف احتضانها ، أو في غيرها من المحافل الدولية الاخرى .

لقد واجهت مؤتمر مدريد وما تبعه من اجتماعات لاحقة بعض الصعوبات أول الأمر ، ولكن التطورات السياسية الجديدة في اسرائيل أتت بإشارات مشجعة حول اعتماد قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ مقايضة الأرض بالسلام كأسس لحل النزاع العربي الاسرائيلي .

إن بدء آلية الحوار يعتبر أمرا إيجابيا وبناء ، ونأمل في أن يؤدي تنفيذ المبادئ السالفة الذكر الى إيجاد الحل النهائي المنشود لهذه المشاكل .

وبإنهاء هذه الأزمة سيكتب لهذه المنطقة التي عانت طويلا من آفات الاستعمار وعدم الاستقرار الدخول في عهد جديد من التعاون ، أسوة ببقية مناطق العالم .

إن من بواعث انشغالنا أيضا استمرار التوتر في منطقة الخليج نتيجة لما خلفته حرب الخليج من جروح غائرة في الجسد العربي ، وذلك على الرغم من مرور شهور عديدة على انتهائها .

إننا ندرك المرارة التي خلفتها تلك الحروب في النفوس ، ونقدر حساسيات الشعوب والمسؤولين إزاء ما ترتب عليها من مآس وآلام وانفعالات ، ونعي كذلك فداحة ما أصيب به العالم العربي من انقسام وتمزق .

ولكن لنا اليقين في أن تتغلب الحكمة والتبصر بين الاشقاء ، وأن يعلو منطق العقل على دوافع العاطفة ، حتى يمكن حل المشاكل المعلقة والعودة بالعالم العربي الى ما كان عليه من تعاون وتضامن ووئام . وسيبذل المغرب في هذا الصدد كعادته مساع جديدة لجمع الكلمة العربية وتوحيد الصف العربي .

لقد صرفت أحداث الاعوام الاخيرة ، التي طرأت على الساحة الاوروبية ، أنظار العالم عما يجري في افريقيا . وهكذا بقيت قارة بأسرها منسية ، تعيش على هامش الاحداث ، رغم ما أصاب اقتصادها من انهيار ، ورغم تفاقم مضاعفات المديونية فيها وتدهور أسعار المواد الاولية التي تصدّرها .

وإنه لمن المؤسف أن الدورة الاستثنائية التي عقدتها منظمتنا عام ١٩٨٦ لدراسة الوضع الاقتصادي في القارة الافريقية لم تفلح في تحسين الاقتصاد الافريقي الذي عرف منذ ذلك الوقت تدهورا ملحوظا . وبقي اهتمام الدول الغنية بافريقيا قاصرا على مساعدات إنسانية ضئيلة لإغاثة منكوبي الكوارث الطبيعية كالمجاعة والقحط وغيرها من الافات .

إن الوضع الاقتصادي في افريقيا يدعو الى القلق كما أكد ذلك السيد الامين العام في تقريره لهذه السنة حول أنشطة المنظمة . وإننا نعتقد أن من واجب الدول المتقدمة توجيه اهتمام خاص لمشاكل التنمية هناك ، ولإعادة بناء أسس اقتصاد افريقيا عن طريق برنامج خاص يُنشأ لهذا الغرض ، على غرار ما تم مؤخرا في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية .

ويولي المغرب على الدوام عناية فائقة لافريقيا وقضاياها ، وهو يؤثر ويتاثر بما يقع فيها من أحداث . وسيبقى المغرب وفيا لأواصر الاخوة والصداقة والتضامن التي تربطه بالدول الافريقية الشقيقة .

وفي هذا السياق ، تبرهن بلادي عن تضامنها الوثيق مع الدول الافريقية المتضررة من هذه الأزمة ، حيث ترصد سنويا نسبة ٩٥ في المائة من ميزانيتها الخاصة بالتعاون الدولي لصالح الشعوب الافريقية الشقيقة ، رغم الصعوبات التي يعاني منها الاقتصاد المغربي نفسه .

واذا كنا قد استبشرنا خيرا بقرب انتهاء بعض الأزمات السياسية في افريقيا ، فإنه مازال ينتابنا القلق من استمرار بؤر التوتر الناجمة عن بعض المشاكل الداخلية والحروب الاهلية التي أدت الى نتائج مأساوية في أجزاء من القارة .

ولذلك ، فإننا نرحب بقرب انتهاء الأزمة في أنغولا بعد أن تم اتفاق بين طرفي النزاع فيها تساهم الامم المتحدة في السهر على تطبيقه . والمغرب سعيد بأن يساهم أفراد من أبنائه ضمن قوات الامم المتحدة في إطار تنفيذ هذا الاتفاق ، الذي نرجو أن يؤدي الى إحلال السلام والوئام في ذلك البلد الصديق .

إن الاحداث المفجعة التي يعرفها الصومال فرضت نفسها على المجموعة الدولية باعتبارها كارثة قلما سجل التاريخ لها مثيلا . لقد عصفت الحرب الاهلية ، ومظاهر التناحر القبلي ، بهذا البلد ومزقته ، ودمرت مؤسساته ، وخربت اقتصاده ، وأورثته الفوضى وانعدام سلطة القانون ، ثم جاءت المجاعة التي أبادت فيه مئات الالاف من العاجزين المشلولي الإرادة .

إننا نحيي جميع مصادر المساعدة الانسانية التي بدأت تصل مؤخرا الى شعب الصومال الشقيق ، ونرحب بقرارات مجلس الامن الخاصة بانشاء وتعزيز البعثة الاممية لمراقبة الامور عن كثب وتنسيق وصول المساعدة . ونناشد المجتمع الدولي ألا يألو جهدا في إغاثة هذا الشعب المنكوب .

أما في جنوب افريقيا ، فإننا نسجل بارتياح عودة الحوار بين حكومة بريتوريا والمؤتمر الوطني الافريقي على الرغم من اضطرام أعمال العنف وتعدد الحوادث الانتقامية بين أبناء هذا البلد . وإننا لنهيب بالاطراف المتنازعة أن تضع حدا لهذه الحوادث ، ونرجو أن يتغلب التسامح وروح المسؤولية ، التي يعود لها الفضل في التغلب خلال السنتين الاخيرتين على كثير من العقبات ، حتى يؤدي استئناف الحوار بين الاطراف المعنية بموضوع الاصلاحات الدستورية الى محو نظام "الابارتيد" ، وكي تتمكن جميع فئات الشعب في جنوب افريقيا ، بكل أجناسه وبدون استثناء ، من أن تحيا في ظلال نظام ديمقراطي عادل ، تتاح فيه للجميع فرص متكافئة للعيش في كرامة وحرية .

لقد واكب انتهاء الحرب الباردة التهاب المشاعر الوطنية والنعرات الطائفية في بعض المناطق ونجمت عن ذلك بؤر من التوتر والاضطراب لعل أخطرها ما يقع في جمهورية البوسنة والهرسك .

إن ما يجري هنالك على يد القوات الصربية من مذابح جماعية وقتل للابرياء ، ومن ترويع للاطفال والشيوخ ، وتكديس لمعسكرات الاعتقال الجماعية بالمدنيين ، ثم اللجوء الى ما صار يسمى بالتطهير العرقي ، إنما هي جرائم يندى لها جبين الانسانية في نهاية هذا القرن ، بل أنها انتكاسة خطيرة لكل الجهود الدولية لوضع نهاية لمثل هذه الممارسات التي كنا نظن أن الزمن قد عفا عليها الى الابد .

والمملكة المغربية إذ تدين بكل قوة هذه الاعمال ، لتناشد المجتمع الدولي أن يبادر الى مساندة شعب البوسنة والهرسك لتمكينه من الحفاظ على وحدته الوطنية واستقلاله ووحدة أراضيه وهويته الثقافية ، باستعمال ما لمنظمتنا من وسائل وإمكانات قسرية لفرض احترام قراراتها المتخذة في هذا الشأن .

وينبغي كذلك على جمهوريتي صربيا والجبل الاسود أن تعتبرا التوصية الاخيرة التي وجهها مجلس الامن الى الجمعية العامة بشأن موضوع توارث الجمهورية اليوغوسلافية الاتحادية الاشتراكية ، بمثابة حافز لهما على التصرف بكيفية تليق بدولة عضو في المجموعة الدولية ، وأن تتعاون معها تعاونا وثيقا لطي صفحة ممارساتهما المشينة وتصرفاتهما غير المقبولة .

ولقد اضطلع المغرب منذ مطلع هذا العام بمسؤولياته كعضو في مجلس الامن في فترة دقيقة ازدادت فيها أعباء المجلس ومسؤولياته بشكل كبير .

وبحكم انتماء المغرب ، عربيا وافريقيا ، فإنه يبذل قصارى جهده خلال عمله في المجلس ليعبر عن الحساسيات العربية الافريقية في كل ما يطُرح للبحث بتنسيق مع دول المجموعتين .

ويحرص المغرب في هذا الصدد على تغليب منطق الحوار والتفاهم ، وافضلية الاقناع للوصول الى أحسن الحلول الممكنة .

ولقد حدت الاحداث التاريخية التي غيرت مجريات السياسة الدولية خلال العام المنصرم بأعضاء مجلس الامن الى الاجتماع في قمة استثنائية بتاريخ ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ ، لمحاولة تدارس ما وقع من تطورات هامة سريعة ، وتحديد الاولويات الجديدة للمجتمع الدولي ، ووضع استراتيجية لتنشيط دور منظمة الامم المتحدة وتقوية فعاليتها .

وقد ساهمت المملكة المغربية ، ممثلة في شخص جلالة الملك الحسن الثاني ، مع باقي الدول الاعضاء في هذه القمة التاريخية ، حيث تم التأكيد على تشبث قادة هذه الدول بميثاق الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ، وبالتعهد بضمان الامن الجماعي ، وبالحفاظ على السلم والامن الدوليين ، وبنزع السلاح وحصر التسلح ، والسعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول .

ولابد لي من الإشادة جديا بالدور المتزايد الذي تضطلع به منظمتنا في مجال حفظ السلام ، حيث كللت بالنجاح عمليات عديدة لها عبر العالم عملت فيها قوات الأمم المتحدة على فك الاشتباكات وحقن الدماء وحماية الناس والممتلكات .

وفي هذه المناسبة ، نرجو أن تؤدي جهود الأمم المتحدة في كمبوديا الى إقرار سلام نهائي يقوم على أساس الاتفاق الذي تم في باريس بين الأطراف المعنية ، لا سيما وأن منظمتنا قد خصصت لذلك أكبر عملية لحفظ السلام في تاريخها .

إن المغرب ، بمشاركته حاليا في حفظ السلام الدولية في كل من أنغولا والصومال وكمبوديا ، ليشعر باعتزاز لا يعادله إلا حرصه على أداء واجبه الدولي وإيمانه بجدوى هذا العمل الذي تقوم به منظمتنا في سبيل الحفاظ على السلم العالمي .

ورغم هذه الواجهة المشرقة لأعمال منظمتنا ، فإن هناك واجهات أخرى لها ينبغي أن تنالها يد الاصلاح حتى تصبح منظمة أكثر عطاءً وفعالية تخدم المصالح الحيوية للأغلبية العظمى من أعضائها ، وحتى يعاد الى مؤسساتها التوازن المنشود .

ففي الوقت الذي تبارك فيه كل الدول النمو المتزايد لدور الأمم المحدة في ميدان المحافظة على السلام والأمن الدوليين فإنه لا يعقل ألا تتوفر للمنظمة الوسائل المادية الكفيلة ببلوغ هذا الهدف .

وقد جاءت في التقرير المعنون "خطة للسلام" ، الذي قدمه السيد الأمين العام مؤخرا الى مجلس الأمن ، جملة من الاعتبارات والتوصيات حول الدبلوماسية الوقائية وعلاقتها بالمحافظة على السلام الدولي واستتبابه . وفي رأينا أن هذه التوصيات تستحق من لدن الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة كل عناية قصد دراستها وترجمتها الى الواقع (٧) .

---

(٧) تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد روجرز (بليز) .

واذا كنا بصدد إنشاء نظام عالمي جديد ، فإن المنطق يقتضي أن نقوم بقراءة جديدة لنصوص ميثاق الامم المتحدة الذي وضع عام ١٩٤٥ في ظروف دولية تختلف تمام الاختلاف عن ظروفنا في عام ١٩٩٢ . فقد زاد عدد الدول الاعضاء من خمسين دولة عام ١٩٤٥ الى مائة وتسع وسبعين دولة الآن ، وتبدلت الخريطة السياسية للعالم تبدلا جوهريا ، وتغيرت مراكز القوى فيه ، وتشابكت العلاقات الاقتصادية الدولية ، وتعقدت كل الاشياء .

لقد دخلت قضية ما يسمى بـ "الصحراء الغربية" مراحلها النهائية بعد إقرار "خطة السلام" الاممية عام ١٩٨٨ وبدء تنفيذ وقف إطلاق النار منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .

وقد أيد مجلس الامن الدولي تنفيذ هذه الخطة تاييدا تاما ، وطلب من الامين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص تنفيذها وفقا للتعليمات التطبيقية التي وضعت لتنظيم الاستفتاء الذي ستقوم به الامم المتحدة .

وعلى الرغم من التاخير المتكرر الذي اعترض أمر إجراء الاستفتاء ، وهو ما تشجبه بلادي ، فإن المملكة المغربية قد بقيت وفية لخطة التسوية وللتعهدات التي التزمت بها في هذا الصدد .

وفوق ذلك ، قد تعاون المغرب ، طبقا لما جاء في تقرير الامين العام (S/24464) بتاريخ ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ - تعاونا وثيقا لإقامة آلية العمل وتطبيق الاجراءات المتفق عليها لتنظيم الاستفتاء في أقرب الآجال . ويأمل المغرب في هذا المجال أن تتغلب الواقعية على نوزاع العرقلة والمماطلة .

بعد التقدم الذي تم مؤخرا في ميدان نزع السلاح ، والاهتمام المتزايد بقضايا البيئة إثر انعقاد مؤتمر الارض في مدينة ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه من هذا العام ، فإننا نرجو أن تتعزز هذه المؤشرات الايجابية بنجاح جديد .

ونطمح في أن يكون هذا بداية الانكباب على استئصال كل أنواع المعاناة التي يشكو منها الانسان وهو يعبُر العقد الاخير من القرن العشرين .

ونرى أن على منظمتنا ، التي هي المحفل الوحيد الذي يضم الاغلبية الساحقة من دول العالم ، أن تكون الوسيط الرائد لقيادة الجهد العالمي في هذا الاتجاه ، حتى

نهيئ لابناء القرن المقبل ظروفا من العيش الكريم الذي يشرف الانسان ، ويجعل هذا الكوكب الفريد مرتعا للأمن والطمأنينة والرخاء .

بيان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل رفع الجلسة أود مرة أخرى أن أوجه نظر الاعضاء الى الوثيقة A/47/456 التي تتضمن رسالة موجهة الى رئيس الجمعية العامة من رئيس مجلس الامن ، والوثيقة A/47/L.1 التي تتضمن مشروع قرار عنوانه "توصية مجلس الامن الصادرة في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢" ، ويجري توزيعهما في إطار البند ٨ من جدول الاعمال المعنون "إقرار جدول الاعمال وتنظيم الاعمال" . وفي هذا الصدد ستعالج الجمعية العامة البند ٨ من جدول الاعمال مساء الغد بعد أن نستمع الى آخر المتكلمين في المناقشة العامة التي تجري غدا .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥